رؤية
قطر الوطنية
٢٠٣٠

تموز / يوليو ٢٠٠٨

الأمانة العامة للتخطيط التنموي

الأمانة العامة للتخطيط التنموي
ص.ب: ١٨٥٥ الدوحة، قطر

تصميم الشعار والكتيب
جامعة فرجينيا كمونويلث قطر
مركز البحوث في التصاميم

تقديم

لم يعد التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الحديثة يخضع للتطور التلقائي أو يترك رهناً للظروف المتغيرة، وإنما أصبح يعتمد على عملية طويلة الأمد ذات أهداف مرسومة مسبقاً عمادها الرؤية الواضحة والتخطيط السليم. كما أصبحت القيادات السياسية الرشيدة تعمد إلى وضع رؤية وطنية شاملة بعيدة الأفق ترسم الصورة التي ترغب في أن يكون عليها مجتمعها حرصاً منها على مصلحة أجيالها حاضراً ومستقبلاً.

إن رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ تقيم جسراً يصل الحاضر بالمستقبل، وهي ترسم تصوراً لمجتمع حيوي مزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ويحفظ التوازن بين البيئة والإنسان، وتشكل القيم الإسلامية العليا فيه والروابط الأسرية القوية دعامته الأساسية. وسبيلنا لتحقيق هذه التطلعات هو حشد طاقاتنا الجماعية وتوجيهها.

إن ضمان الرفاه لأبنائنا وأجيالنا القادمة يتطلب منا استخدام مواردنا استخداماً مدروساً ورشيداً، ولهذا يتوجب علينا مواصلة بناء الإنسان القطري القادر على المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، وزيادة الاستثمار في بنية تحتية ذات مواصفات عالمية من أجل بناء اقتصاد ديناميكي ومتنوع يكون للقطاع الخاص فيه دور بارز، كما أن ذلك يتطلب منا الاستمرار في تطوير الأجهزة الحكومية لزيادة كفاءتها وتحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة.

إن رؤية قطر الوطنية هي رؤية أصيلة جاءت ثمرة لمشاورات مكثفة مع جميع فئات المجتمع القطري، واستندت بشكل رئيسي إلى مبادئ الدستور الدائم، كما عكست تطلعات الشعب القطري وتوجيهات قيادته. ولذا فإني أؤكد على جميع المسؤولين والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين كافة، اعتبار هذه الرؤية الوطنية تخص كلاً منهم، وأدعوهم جميعاً إلى توظيف خبراتهم وبذل قصارى جهدهم من أجل تحقيق أهداف هذه الرؤية ودفع مسيرتنا التنموية نحو الأمام وصولاً إلى تحقيق مستقبل مشرق لدولة قطر.

تميم بن حمد آل ثاني

١

" التنمية الشاملة هي
الهدف الأساسي لتحقيق التقدم
والازدهار للمواطنين. "

حمد بن خليفة آل ثاني

تشهد دولة قطر ازدهاراً كبيراً، فهي تواصل تحقيق تقدم اقتصادي استثنائي يتمثل في الارتفاع المطّرد لمستَويات المعيشة، كما تتواصل فيها التطورات الاجتماعية والسياسية الهامة.
وقد أصدرت قطر في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ الدستور الدائم الذي ينظم السلطات الثلاث ويبين حقوق وواجبات المواطنين.

ومع أن قطر تشهد حالياً تقدما في النواحي الاقتصادية والتقنية والاجتماعية، فإنها استطاعت المحافظة على تقاليدها الثقافية وقيمها بوصفها دولة عربية وإسلامية تعتبر الأسرة الركيزة الأساسية في المجتمع. وبفضل القيادة الحكيمة لسمو أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تواصل البلاد تنفيذ الكثير من المبادرات الهامة التي من شأنها رفع دولة قطر إلى مصاف الدول المتقدمة وتعزيز دورها الكبير في المجتمع الدولي.

وفي ظل هذا الازدهار، فإن دولة قطر تقف عند مفترق طرق. فثروة قطر الوفيرة تقدم فرصاً متعددة للتنمية وتفرز تحديات كبيرة في آن واحد. وقد أضحى من الضروري أن تختار قطر الطريق الأمثل الذي يتماشى مع رغبات قيادتها وتطلعات شعبها.

٢

إن الرؤية الوطنية لدولة قطر تحدد الاتجاهات العامة للمستقبل وتبرز القيم التي تعكس طموحات شعب قطر وأهدافه وثقافته. وبإلقاء الضوء على المستقبل ستبين الرؤية الخيارات الأساسية المتاحة للمجتمع القطري. وبنفس الوقت فإنها تسخر طاقات القطريين لتطوير أهداف مشتركة توجه مستقبلهم.

إن هذه الرؤية تعنى بالنتائج العامة المستهدفة لا بتفاصيل الوصول إليها. فهي إطار عام يمكن من خلاله إعداد الاستراتيجيات والخطط التنفيذية الأكثر تفصيلا.

تهدف الرؤية الوطنية إلى تحويل قطر بحلول العام ٢٠٣٠ إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل.

٣

السمات المحددة لمستقبل دولة قطر
الفرص والتحديات

إن إدارة قطر الرشيدة لمواردها الهيدروكاربونية الوافرة تضمن تحسينات كبيرة في مستويات المعيشة للأجيال القادمة. ولكن التحسينات في مستوى المعيشة لا يمكن أن تكون الهدف الوحيد في مجتمع معافى. وكي تظل قطر أمينة على قيمها يتوجب عليها أن تتعامل مع خمسة تحديات رئيسية تتمثل في الموازنة بين الخيارات التالية:

- التحديث والمحافظة على التقاليد
- احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة
- النمو المستهدف والتوسع غير المنضبط
- مسار التنمية وحجم ونوعية العمالة الوافدة المستهدفة
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وتنميتها

التحديث والمحافظة على التقاليد

إن المحافظة على التقاليد هي من أهم التحديات التي تواجه العديد من المجتمعات في عالم يتسم بالتحول نحو العولمة وزيادة التفاعل بين الشعوب.

لقد أدت السرعة المذهلة للنمو الاقتصادي والتوسع السكاني في قطر إلى إبراز هذه المشكلة بشكل جلي. والنتيجة هي أن الجديد قد يصطدم بالقديم في كل جانب من جوانب الحياة. فأنماط العمل الحديثة وضغوط التنافسية تصطدم أحيانا مع العلاقات التقليدية القائمة على الثقة والمعرفة الشخصية، وترهق الحياة العائلية بأشكال متعددة. كما أن ترافق التقدم مع حريات أوسع واختيارات أكثر تعدداً تشكل تحدياً للقيم التقليدية والأصيلة الراسخة في المجتمع.

ومع ذلك يمكن الجمع بين أنماط الحياة الحديثة وقيم المجتمع وثقافته. وهناك مجتمعات نجحت في تكييف التحديث مع التقاليد والثقافة المحلية. ورؤية قطر الوطنية تستجيب لهذا التحدي وتستهدف ربط القديم بالحديث بشكل متوازن.

احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة

ستلبي قطر احتياجات الجيل الحالي وتحافظ على حقوق الأجيال المقبلة.

التنمية المستدامة عملية تسعى إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون التضحية بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق احتياجاتها ، وهذا ما يعرف بالعدالة البينية. ويمكن أن تتعرض حقوق الأجيال القادمة للخطر إذا تم استنزاف الموارد الهيدروكاربونية الناضبة دون استبدالها بموارد أخرى متجددة، ويمكن أن نجد هذا على الأقل في ثلاث حالات:

عوائد منخفضة على الثروة من الإيرادات الهيدروكاربونية؛ وإنفاق مبالغ فيه وخاصة على المشاريع المظهرية عالية التكلفة قليلة المردود، وتطور اقتصادي سريع يؤدي إلى إجهاد الاقتصاد والإضرار بالبيئة الطبيعية.

إن رؤية قطر الوطنية ستختار المسار التنموي الذي يوازن بين منفعة الجيل الحالي ومنفعة الأجيال المقبلة.

النمو المستهدف والتوسع غير المنضبط

ترغب قطر في تحقيق تقدم سريع، غير أن ما يمكن تحقيقه تقيده حدود السرعة.

تشهد قطر توسعاً كبيراً في فعالياتها الاقتصادية. غير أن هذا التوسع قد يؤدي إلى استنزاف الموارد وإجهاد الاقتصاد مما يتسبب في إضعاف دعائم التقدم أو الجنوح به عن مساره المستهدف. وتظهر آثار هذا الإجهاد في الارتفاع السريع للأسعار، واستمراره سيؤدي إلى الهشاشة المالية، انخفاض مستوى الخدمات الحكومية، انخفاض كفاءة العمل، تدهور في نوعية المشاريع وتأخير في مواعيد إتمامها، الإضرار بالبيئة وتوسع في الشروخ بين فئات وشرائح المجتمع. ولهذا فإن على قطر أن تتحرك بمعدل سرعة يتماشى مع تطلعات واقعية لتحسين مستدام في مستوى المعيشة ونوعية الحياة وأن تهدف إلى معدلات نمو تتماشى مع قدرة الاقتصاد على التوسع الحقيقي.

مسار التنمية وحجم ونوعية العمالة الوافدة المستهدفة

على قطر أن تختار مسارها التنموي الذي تتماشى متطلباته مع العمالة المستهدفة كماً ونوعاً والتي يعود أمر تحديدها لشعب قطر وقيادته.

تشهد قطر نموا سكانيا متسارعا يعود الجزء الأكبر منه للزيادة المستمرة في قوة العمل الوافدة المصاحبة للنمو الاقتصادي السريع وما نجم عنه من توسع في الحركة العمرانية والمشاريع الاستثمارية وازدياد مطّرد في الإنفاق الحكومي. وقد أدى كل ذلك إلى ارتفاع كبير في نسبة العمالة الوافدة في قوة العمل، وبالأخص إلى تزايد غير مدروس وغير متوقع في حجم العمالة غير الماهرة. وبما أن التركيبة السكانية تحدد طبيعة المجتمع، فعلى قطر أن تقرر حجم ونوعية العمالة الوافدة المناسبة من خلال الموازنة بين ما يترتب على استقطاب هذه العمالة من حقوق ثقافية ومن احتياجات الإسكان والخدمات العامة ومن آثار سلبية محتملة على الهوية الوطنية من جهة، وبين المنافع الاقتصادية المرتجاة من زيادة نسبة العمالة الوافدة في إجمالي قوة العمل من جهة أخرى.

٦

مسار التنمية الاقتصادية-الاجتماعية وحماية البيئة وتنميتها

التنمية وحماية البيئة مطلبان لا يمكن التضحية بأحدهما لحساب الآخر.

إن لأنماط التنمية آثاراً سلبية متفاوتة على البيئة. ويمكن التخفيف من حدة هذه الآثار بالاستثمار في أحدث ما توصلت إليه التقنيات الهادفة إلى التقليل من الأضرار التي تخلفها المشاريع الاقتصادية المختلفة على البيئة، كما يمكن التخفيف من حدة هذه الأضرار بتجنب النمو السريع غير المدروس. وبالرغم من ذلك لا يمكن تجنب هذه الأضرار بشكل كامل، وخاصة في نمط تنمية يعتمد في بدايته على صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات والصناعات الثقيلة. وتلتزم قطر حاليا بتطبيق المعايير الدولية لحماية البيئة عند تصميم وتنفيذ هذه المشاريع. كما أن عليها أن تلتزم بأن يكون مسار التنمية في المستقبل متسقا مع متطلبات حماية البيئة. وحيثما يكن للتقدم الاقتصادي ثمن بيئي فمن الواجب تعويضه بالاستثمار في بدائل أخرى تؤدي إلى تحسين البيئة.

غير أن جهود قطر وحدها لحماية البيئة لا تكفي. فقطر جزء من منطقة الخليج التي تشكل منظومة بيئية واحدة تتأثر بممارسات وأنشطة كل بلد من بلدان الخليج. ولذلك هناك ضرورة للتنسيق والتعاون بين هذه البلدان في جميع النشاطات التي تحمي البيئة وتحافظ عليها.

إن الخطوة اللاحقة لمشروع الرؤية المستقبلية تتمثل في توضيح الاختيارات لكل سمة من السمات السالفة الذكر.

٧

المبادئ الموجهة للرؤية الوطنية

تقوم رؤية قطر الوطنية على المبادئ التوجيهية للدستور الدائم وتوجيهات أصحاب السمو الأمير وولي العهد والشيخة موزة، وعلى مشاورات واسعة مع المؤسسات الحكومية والخبراء المحليين والدوليين. وتهدف الرؤية الوطنية إلى إرساء مجتمع أساسه العدل والإحسان والمساواة. كما تجسِّد مبادئ الدستور الدائم التي:

- تصون الحريات العامة والشخصية.
- تحمي القيم الأخلاقية والدينية والتقاليد.
- تكفل الأمن والاستقرار وتكافؤ الفرص.

ركائز الرؤية

التنمية البشرية

تطوير وتنمية سكان دولة قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر

التنمية الاجتماعية

تطوير مجتمع عادل وآمن مستند على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية وقادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى ولعب دور هام في الشراكة العالمية من أجل التنمية

التنمية الاقتصادية

تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي قادر على تلبية احتياجات مواطني قطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل وتأمين مستوى معيشي مرتفع

التنمية البيئية

إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة

٩

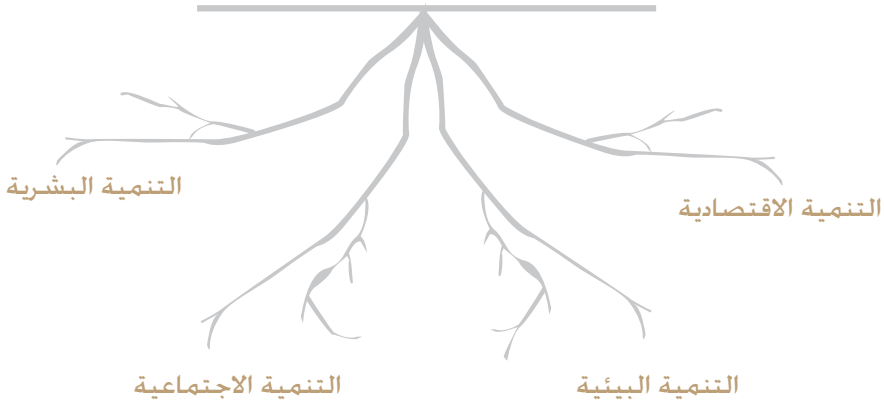
التنمية البشرية
التنمية الاقتصادية
التنمية الاجتماعية
التنمية البيئية

١٠

الركيزة الأولى-التنمية البشرية

اعتمد تطور قطر حتى الآن بشكل رئيسي على استغلال النفط والغاز، ولكن هذا المصدر الهيدروكاربوني آيل للنضوب. والنجاح الاقتصادي في المستقبل سيعتمد أكثر فأكثر على تمّكن الشعب القطري من التعامل والتفاعل مع النظام العالمي الجديد الذي يقوم على المعرفة ويتسم بالتنافسية الشديدة. ويتم ذلك من خلال بناء أنظمة صحية وتعليمية متطورة تقدم أفضل الخدمات التعليمية والصحية وتطوير قوة عمل محفزة للتنمية تشارك فيها العمالة الوطنية بشكل فعال وتعزز بالعمالة الوافدة الماهرة.

تهدف دولة قطر إلى بناء نظام تعليمي يواكب المعايير العالمية العصرية ويوازي أفضل النظم التعليمية في العالم. ويتيح هذا النظام الفرص للمواطنين لتطوير قدراتهم ويوفر لهم أفضل تدريب ليتمكنوا من النجاح في عالم متغير تتزايد متطلباته العلمية. كما يشجع هذا النظام التفكير التحليلي والنقدي وينمي القدرة على الإبداع والابتكار، ويؤكد على تعزيز التماسك الاجتماعي واحترام قيم المجتمع القطري وتراثه. ويدعو إلى التعامل البناء مع شعوب العالم. ولدعم النظام التعليمي المنشود تطمح قطر لأن تكون مركزا فعالا للبحث العلمي والنشاط الفكري.

"التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه، وتسعى لنشره وتعميمه."
الدستور الدائم

ولتحسين صحة المجتمع القطري تعمل قطر على تطوير نظام متكامل للرعاية الصحية يقدم خدمات صحية وقائية وعلاجية عالية الجودة يدار وفق أفضل المعايير العالمية، ويوفر للجيل الحالي والأجيال القادمة حياة صحية مديدة، وتكون مرافقه متاحة لجميع السكان وبرسوم يستطيعون تحملها.

"تعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقاً للقانون."
الدستور الدائم

أما بالنسبة لقوة العمل فستعمل قطر على زيادة المشاركة الفعالة للعمالة الوطنية. غير أن عدد سكان قطر لا يكفي في الأمد المنظور للتعامل مع النظم والبنى التحتية والمتطلبات الأخرى لنمو سريع في اقتصاد متشعب ومعقد التقنية. لذا فإن تحقيق طموحات الرؤية المستقبلية يتطلب سد النقص في قوة العمل الوطنية بالعمالة الوافدة. وإن اجتذاب التركيبة المناسبة من المهارات والاحتفاظ بها يقتضي توفير حوافز مناسبة ووضع إجراءات تنظيمية لحفظ حقوق العمالة الوافدة وتأمين سلامتها.

"العلاقة بين العمال وأرباب العمل أساسها العدالة الاجتماعية وينظمها القانون."
الدستور الدائم

١٢

التنمية البشرية

سكان متعلمون
سكان أصحاء بدنيا ونفسيا
قوة عمل كفؤة وملتزمة بأخلاقيات العمل

الغايات المستهدفة

سكان متعلمون

نظام تعليمي يرقى إلى مستوى الأنظمة التعليمية العالمية المتميزة ويزود المواطنين بما يفي بحاجاتهم وحاجات المجتمع القطري، ويتضمن:

- مناهج تعليم وبرامج تدريب تستجيب لحاجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.
- فرص تعليمية وتدريبية عالية الجودة تتناسب مع طموحات وقدرات كل فرد.
- برامج تعليم مستمر مدى الحياة متاحة للجميع.

شبكة وطنية للتعليم النظامي وغير النظامي تجهز الأطفال والشباب القطريين بالمهارات اللازمة والدافعية العالية للمساهمة في بناء مجتمعهم وتقدمه، تعمل على:

- ترسيخ قيم وتقاليد المجتمع القطري والمحافظة على تراثه.
- تشجيع النشء على الإبداع والابتكار و تنمية القدرات.
- غرس روح الانتماء والمواطنة.
- المشاركة في مجموعة واسعة من النشاطات الثقافية والرياضية.

مؤسسات تعليمية متطورة ومستقلة تدار بكفاءة وبشكل ذاتي ووفق إرشادات مركزية وتخضع لنظام المساءلة.

نظام فعال لتمويل البحث العلمي يقوم على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة ومراكز البحوث العالمية المرموقة.

دور فاعل دوليا في مجالات النشاط الثقافي والفكري والبحث العلمي.

١٤

الغايات المستهدفة (يتبع)

سكان أصحاء بدنيا ونفسيا

نظام شامل للرعاية الصحية يواكب أفضل المعايير العالمية ويمكن جميع السكان من الوصول إليه والانتفاع بخدماته، ويقوم على:

- وضع رسوم يستطيع الجميع تحملها بناء على مبدأ الشراكة في تحمل التكاليف.
- تغطية جميع جوانب الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية، والعناية بالصحة البدنية والنفسية على حد سواء، مع الأخذ بالاعتبار الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء والأطفال.
- بحوث صحية عالية الجودة تهدف إلى تحسين كفاءة وجودة خدمات الرعاية الصحية.

نظام متكامل للرعاية الصحية يقدم خدماته بأعلى مستويات الجودة من خلال مؤسسات صحية عامة وخاصة، توجهها سياسة صحية وطنية تتضمن معايير محددة وتراقب الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمالية والإدارية والفنية للنظام.

بناء كوادر وطنية قادرة على تقديم أفضل الخدمات الصحية.

التزام مستمر من جانب الدولة بتوفير التمويل الكافي للمحافظة على صحة المواطنين لا يلغي مبدأ الشراكة في تحمل تكاليف الرعاية الصحية.

١٥

الغايات المستهدفة (يتبع)

قوة عمل كفؤة وملتزمة

مشاركة متزايدة ومتنوعة للقطريين في قوة العمل من خلال:

- استثمارات واسعة لمؤسسات القطاعين العام والخاص في برامج التأهيل والتدريب.
- تقديم الحوافز للقطريين لتشجيعهم على شغل المهن الفنية والإدارية العليا في قطاعات الأعمال والصحة والتعليم.
- إيجاد فرص تدريبية عالية الجودة لجميع المواطنين كل حسب طموحاته وقدراته.
- زيادة فرص العمل أمام المرأة القطرية ودعمها مهنيا.

مشاركة مستهدفة للعمالة الوافدة:

- استقطاب التوليفة المرغوبة من العمالة الوافدة ورعاية حقوقها وتأمين سلامتها، والحفاظ على أصحاب المهارات المتميزة منها.

الركيزة الثانية – التنمية الاجتماعية

تتطلع دولة قطر إلى النهوض بالمجال الاجتماعي وتطويره من خلال بناء الإنسان القطري القادر على التعامل بجدارة ومرونة مع متطلبات عصره، والمحافظة على أسرة قوية متماسكة تحظى بالدعم والرعاية والحماية الاجتماعية.

"الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن. وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها، وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها."
الدستور الدائم

وسوف يكون للمرأة في هذا المجتمع دور فعال في كافة جوانب الحياة، لا سيما جانب المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية.

وستعمل قطر على توفير الأمن والاستقرار للسكان، وعلى تأمين الحاجات الأساسية وضمان تكافؤ الفرص للمواطنين. كما أنها ستعمل على تعزيز روح التسامح والإحسان وتشجيع الحوار البنّاء والانفتاح على الثقافات الأخرى انسجاما مع هويتها العربية والإسلامية.

"تصون الدولة دعامات المجتمع، وتكفل الأمن والاستقرار، وتكافؤ الفرص للمواطنين."

وستعمل قطر على تعزيز دورها الإقليمي المهم والبنّاء، خصوصا ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

"يقوم المجتمع القطري على دعامات العدل، والإحسان، والحرية، والمساواة ومكارم الأخلاق."
الدستور الدائم

وبصفتها عضوا مسؤولاً في المجتمع الدولي ستساهم قطر في تحقيق الأمن والسلم العالميين وتنفذ التزاماتها الدولية.

١٧

التنمية الاجتماعية

الرعاية والحماية الاجتماعية
بنية المجتمع
التعاون الدولي

١٨

الغايات المستهدفة

الرعاية والحماية الاجتماعية

المحافظة على أسرة متماسكة قوية ترعى أبناءها وتلتزم بالقيم الأخلاقية والدينية والمثل العليا.
بناء نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع القطريين، يرعى حقوقهم المدنية ويثمن مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع ويؤمن لهم دخلا كافيا للمحافظة على الكرامة والصحة.

بنية المجتمع

بناء مؤسسات عامة فعالة ومنظمات مجتمع مدني نشطة وقوية تساهم في:

- المحافظة على التراث الثقافي الوطني وتعزيز القيم والهوية العربية والإسلامية.
- تقديم خدمات ذات جودة عالية تستجيب لحاجات ورغبات الأفراد والمنشآت الاقتصادية.
- بناء مجتمع آمن ومستقر تسيّره مبادئ العدل والمساواة وسيادة القانون.
- تعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والسياسية، وخاصة تلك المتعلقة بصناعة القرار.
- غرس وتطوير روح التسامح والحوار البنّاء والانفتاح على الآخرين على الصعيد الوطني والدولي.

التعاون الدولي

تعزيز دور قطر الإقليمي اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، خصوصا في إطار مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.
تكثيف وتعزيز التبادل الثقافي مع الشعوب العربية خاصة والشعوب الأخرى عامة.
رعاية ودعم حوار الحضارات والتعايش بين الأديان والثقافات المختلفة.
المساهمة في تحقيق الأمن والسلم العالميين من خلال مبادرات سياسية ومعونات تنموية وإنسانية.

الركيزة الثالثة – التنمية الاقتصادية

الاقتصاد القطري المتسم بالحيوية هو الأساس الذي سيبنى عليه الازدهار الاقتصادي والارتفاع المستمر في مستوى المعيشة. غير أن إدامة الازدهار تتطلب إدارة حكيمة للموارد الناضبة لتضمن للأجيال القادمة موارد وإمكانات كافية لتلبية طموحاتها. وعلى هذه الإدارة أن تؤمن الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وخلق التوازن بين الاحتياطي والإنتاج، وبين التنويع الاقتصادي ودرجة الاستنزاف.

إن موارد قطر الهيدروكاربونية الوافرة يمكن استثمارها لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة. ويغدو تحويل هذه الموارد الطبيعية إلى ثروة مالية وسيلة لتحقيق ما يلي: الاستثمار في بنى تحتية بجودة عالمية، بناء آليات فعالة لتقديم الخدمات العامة، تكوين قوة عمل ماهرة وعالية الإنتاجية، ودعم تطوير القدرات المتعلقة بريادة الأعمال والابتكار. إن هذه المنجزات إن تمت تقدم بدورها منطلقا أوسع لتنويع الاقتصاد وتحويل قطر إلى مركز إقليمي للمعرفة وللنشاطات الصناعية والخدمات عالية القيمة. غير أنه يجب عدم التقليل من شأن التحديات.

"تكفل الدولة حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين النشاط العام والخاص، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الإنتاج، وتحقيق الرخاء للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم، وفقا لأحكام القانون."
الدستور الدائم

يتمثل التحدي الأول في قيام القطاع الخاص بتأدية دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة. وتفترض الرؤية المستقبلية أن تدريب ودعم رواد الأعمال شرط أساسي مسبق لتمكين القطاع الخاص من القيام بالدور المطلوب منه، علاوة على توفير آليات الدعم المالي وغير المالي التي ستحتضن وتنمي المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد حققت قطر تقدما كبيرا في تطوير مناخ سياسي وتنظيمي يدعم قطاع الأعمال. إلا أن الحاجة لا تزال قائمة إلى المزيد من الخطوات لتعزيز التنافسية واجتذاب الاستثمار في ظل اقتصاد دولي ديناميكي لا تقيده الحدود الجغرافية.
أما التحدي الثاني فسيكون اختيار وإدارة مسار يحقق الازدهار ويتجنب الاختلالات والتوترات الاقتصادية. فعندما يصبح التضخم متأصلاً أو عند تنفيذ عمليات تطوير متسرعة، أو عندما تصبح الخدمات العامة غير قادرة على تلبية الحاجات المتزايدة ستزيد المخاطر على استدامة الازدهار وعلى التماسك الاجتماعي. وستكون هنالك حاجة إلى إدارة اقتصادية ماهرة وبعيدة النظر وإلى مؤسسات فعالة ونشيطة للتقليل من آثار هذه المخاطر.

يجب أن تكون استراتيجية قطر الاقتصادية واعية لعدد من المخاطر التي قد تحد من تحقيق طموحاتها. والضمان الأفضل للوقاية من هذه المخاطر يتمثل في الأسواق المفتوحة والمرنة وآليات الحماية الاجتماعية التي يمكن تحمل تكلفتها، والاحتياطي المالي الوقائي والاستراتيجي.

٢١

التنمية الاقتصادية

الإدارة الاقتصادية السليمة
الاستغلال المسؤول للنفط والغاز
التنويع الاقتصادي المناسب

الغايات المستهدفة

الإدارة الاقتصادية السليمة

معدلات نمو اقتصادية مقبولة ومستدامة للحفاظ على مستوى معيشة مرتفع للجيل الحالي والأجيال المقبلة.

استقرار مالي واقتصادي يتميز بمعدلات تضخم منخفضة وسياسة مالية سليمة ونظام مالي كفؤ مأمون المخاطر.

مناخ استثماري محفز قادر على جذب الأموال والتقنيات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات الوطنية.

بيئة اقتصادية منفتحة ومرنة قادرة على التنافس في عالم متغير .

التنسيق مع دول مجلس التعاون والتعاون مع المنظمات الاقتصادية العربية والإقليمية والعالمية لإقامة روابط تجارية واستثمارية ومالية.

الاستغلال المسؤول للنفط والغاز

الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وخلق التوازن بين الاحتياطي والإنتاج، وبين التنويع الاقتصادي ودرجة الاستنزاف.

إدارة قطاع نفط وغاز محفز ومحرك للابتكارات التكنولوجية المتقدمة ومشارك في تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات الاقتصادية.

بذل جهود مكثفة لتطوير صناعة الغاز وجعلها تحتل مرتبة متقدمة كمصدر للطاقة النظيفة لقطر وللعالم.

الاحتفاظ باحتياط استراتيجي من النفط والغاز على أسس طويلة الأمد لأسباب تتعلق بالأمن الوطني والتنمية المستدامة.

الغايات المستهدفة (يتبع)

التنويع الاقتصادي المناسب

اقتصاد متنوع يتناقص اعتماده على النشاطات الهيدروكاربونية وتتزايد فيه أهمية دور القطاع الخاص ويحافظ على تنافسيته من خلال المراحل التالية :

- التوسع في الصناعات و الخدمات ذات الميزة التنافسية المستمدة من الصناعات الهيدروكاربونية.
- بلورة وتطوير أنشطة اقتصادية تتخصص بها قطر وبناء الطاقات التقنية والبشرية لمتطلبات هذه الأنشطة.
- اقتصاد معرفي يتصف بكثافة الاعتماد على البحث والتطوير والابتكار، وبالتميز في ريادة الأعمال، وتعليم رفيع المستوى هادف لتنمية الاقتصاد وتطوير المجتمع، وبنية تحتية مادية ومعلوماتية متطورة، ومؤسسات حكومية تقدم الخدمات المطلوبة من المجتمع بكفاءة وشفافية وإخلاص وتنال ثقة المستفيدين من هذه الخدمات.

الركيزة الرابعة – التنمية البيئية

تسعى دولة قطر إلى حماية بيئتها الطبيعية التي ميّزها الله بها والمحافظة عليها. ولذا فإن قطر ستنفذ عملية التنمية بكل الحرص على البيئة ومن منطلق الشعور بالمسؤولية تجاهها فتوازن بدقة بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين شروط الحفاظ على البيئة. وستزداد ركيزة البيئة أهمية عندما تضطر قطر للتعامل مع القضايا البيئية المحلية مثل آثار نضوب الموارد المائية والهيدروكاربونية، وآثار التلوث على تدهور المنظومة البيئية، علاوة على التعامل مع القضايا البيئية العالمية مثل آثار الارتفاع الحراري على مستويات المياه في قطر وبالتالي على التطور العمراني الساحلي. ويتطلب تقييم حدة المخاطر والتعامل مع التغيرات المتوقعة تعبئة الطاقات وتضافر الجهود لمعالجة المشاكل التي قد تنجم عنها.

"تعمل الدولة على حماية البيئة وتوازنها الطبيعي، تحقيقا للتنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال."
الدستور الدائم

"إننا بحاجة
لأن نولي اهتمامنا
لبيئتنا الطبيعية التي استودعها
الله سبحانه وتعالى أمانة بين أيدينا
بحيث نستثمرها بمسؤولية واحترام لما فيه
خير البشر. ولا شك أن بيئتنا ستبادلنا الرعاية
إن نحن كنا السباقين في اهتمامنا بها."

موزة بنت ناصر المسند

٢٥

التنمية البيئية

الموازنة بين تلبية الاحتياجات الآنية ومتطلبات المحافظة على البيئة.

٢٦

الغايات المستهدفة

الموازنة بين تلبية الاحتياجات الآنية ومتطلبات المحافظة على البيئة.

المحافظة على البيئة وحمايتها بما في ذلك الهواء والأرض والمياه والتنوع البيولوجي، ويتم ذلك عن طريق:

- شعب واع بيئيا يثمن الحفاظ على الموروث البيئي في قطر وفي الدول المجاورة.
- نظام تشريعي مرن وشامل يهدف إلى حماية جميع مكونات البيئة ويستجيب للمستجدات.
- بناء مؤسسات بيئية فعالة ومتطورة تقوي الاحساس العام بأهمية سلامة البيئة وتستخدم أحدث التقنيات للحفاظ عليها. وهذه المؤسسات تقوم

بتنظيم برامج توعية بيئية ووضع خطط لحماية البيئة وإجراء البحوث المتعلقة بذلك.

وضع خطة شاملة على مستوى الدولة تعتمد سياسة واضحة للتوسع العمراني والتوزيع السكاني.

تشجيع التعاون الإقليمي بين الدول المحيطة بالخليج العربي لتبني معايير وقائية تخفف من الآثار السلبية على بيئة المنطقة من التلوث الناجم عن النشاطات الاقتصادية فيها.

القيام بدور إقليمي مبادر وبارز في مجال تقييم وتخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ، لا سيما على بلدان منطقة الخليج.

دعم الجهود الدولية للتخفيض من الآثار الضارة للتغير المناخي.

تحقيق الرؤية

توفر رؤية قطر الوطنية قاعدة لصياغة استراتيجية وطنية شاملة. وستساعد هذه الاستراتيجية على تطوير أهداف تنموية وفقا للأولويات، وعلى توضيح العمليات التنفيذية اللازمة، وأدوار الجهات المعنية، ووضع معايير لقياس الأداء.

وكخطوة لاحقة، ستتولى الأمانة العامة للتخطيط التنموي وبتوجيه من القيادة العليا للبلاد تنسيق الجهود لصياغة الاستراتيجية الوطنية الشاملة، وذلك بالتشاور والشراكة الكاملة مع الجهات المعنية، ولا سيما المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى. وستبادر الأمانة العامة أيضا إلى تشجيع كافة الفرقاء للمشاركة الواسعة في هذه الجهود لضمان الفهم الصحيح لأبعاد هذه الرؤية والالتزام بتحقيقها.

إن الاستراتيجية الوطنية ستنفذ على المدى المتوسط لضمان تحقيق تقدم جوهري في مسار الرؤية الوطنية، وستوفر إطاراً عاماً ومتكاملا لاستراتيجيات قطاعية متسقة تشمل خططا وبرامج ومشاريع استنبطت وصيغت لتساعد على تحقيق الرؤية.

إن تحقيق هذه الرؤية مسؤولية وطنية. وللمجتمع القطري بكافة فئاته وقطاعاته الاقتصادية دور هام يؤديه في هذا الصدد. وهذا يتطلب تطوير القدرات المؤسسية والتنظيمية الضرورية، وتوفير الخدمات العامة بكفاءة وشفافية، ودعم التعاون والشراكات المثمرة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير مناخ حيوي لقطاع الأعمال وإتاحة مجال أوسع لنشاط المجتمع المدني.

يرتكز شعار رؤية قطر الوطنية على تصميم هندسي متناسق الأجزاء. والعنصر المركزي في هذا الشعار هو «العين» التي تعكس الرؤية. ويرمز شكل حدقة العين إلى الثقافة القطرية التقليدية. ويحمل العنصر المركزي للشعار في طياته إيحاء بالتطابق مع خريطة قطر التي يحتويها شعار الأمانة العامة للتخطيط التنموي. وتمت كتابة وطباعة كلمة «قطر» بطريقة مبتكرة تشبه إلى حد كبير استخدام خريطة قطر في تصميم شعار الأمانة العامة للتخطيط التنموي.

يبدو للوهلة الأولى أن الشكل الهندسي لشعار رؤية قطر الوطنية قد صمم بطريقة مصطنعة، غير أن أبعاده الديناميكية تظهر من خلال خط مائل صاعد إلى الأعلى يعبّر عن تطلعات نحو مستقبل مشرق. فرؤية قطر الوطنية تسعى إلى تحقيق تقدم في عملية التنمية لكنها تهدف في الوقت ذاته إلى الحفاظ على الثقافة الوطنية.

الجزء الرابع: تعزيز التنمية البشرية

الفصل الأول: نظام رعاية صحية شامل ومتكامل

الفصل الأول: نظام رعاية صحية شامل ومتكامل

1. مقدمة

تشكل رؤية قطر الوطنية 2030 إطاراً وطنياً لتحقيق التنمية المستدامة التي تلبي حاجات الجيل الحالي، من دون التضحية بحاجات الأجيال القادمة. أن يكون السكان أصحاء، هو أمر حاسم للتقدم نحو التنمية البشرية المستدامة، التي تمثل الأساس الذي يبُنى عليه المجتمع. وتلتزم رؤية قطر الوطنية 2030 بتنشئة سكان أصحاء، من خلال توفير نظام رعاية صحية بمستوى عالمي، تكون خدماته متاحة لجميع السكان، ويشمل خدمات فعالة متاحة بتكلفة يمكن تحملها وفقاً لمبدأ الشراكة في تحمل تكاليف الرعاية الصحية، والرعاية الصحية الوقائية والعلاجية الجسدية منها والنفسية والعقلية، مع أخذ الحاجات المختلفة للرجال والنساء والأطفال في الاعتبار، وأبحاث عالية الجودة موجهة بهدف تحسين فاعلية الرعاية الصحية وجودتها.

وبالاستناد إلى ركائز رؤية قطر الوطنية 2030؛ تؤكد وزارة الصحة العامة في وثيقتها "رؤية الرعاية مستقبلاً: بناء مجتمع صحي وحيوي" على الحاجة إلى تعزيز الصحة العامة، وتشجيع أنماط الحياة الصحية، وتوفير الرعاية الأولية الجيدة في المجتمع المحلي أساساً لنظام رعاية صحية ناجح ومتكامل. وقد وضعت الاستراتيجية الوطنية الأولى للصحة (2011-2016) لدعم الأهداف البعيدة الأمد لرؤية قطر الوطنية 2030 وللرؤية الوطنية للصحة. وساهمت البرامج الشاملة للاستراتيجية الوطنية للصحة المتعلقة بالإصلاح المؤسسي والتنظيمي في بناء أساس متين لتحقيق الاستراتيجية الوطنية الثانية للصحة. وقد حققت الاستراتيجية الوطنية الأولى للصحة عدداً من الإنجازات الرئيسة وهي تحسين التنظيم والجودة إذ تم تأسيس المجلس الوطني لممارسي الرعاية الصحية، وتجاوزت معدلات استجابة سيارات الإسعاف الأهداف المحددة لها، وتحققت طاقة استيعابية أكبر ووصول أفضل للخدمات الصحية. فقد تم توسيع الخدمات، بما في ذلك افتتاح مستشفيات ومراكز صحية جديدة، واستخدام أكفأ للموارد ولتخصيصها؛ إذ تم اعتماد الموازنة المرتكزة على الأداء، واستكمال وضع الخطط الرئيسة للبنية التحتية للرعاية الصحية ولقوة العمل في قطاع الصحة، وتحسين التوجه الاستراتيجي وقد تم تطوير أطر عمل وخطط وسياسات تفصيلية لعدد من المجالات الحرجة، بما فيها الصحة الإلكترونية وإدارة البيانات، ومرضى السكر، والصحة العامة، والصحة النفسية والعقلية والسرطان.

شملت استراتيجية التنمية الوطنية الأولى(2011-2016) سبع نتائج للقطاع الصحي تضمنت 35 مشروعاً لتحقيق 88 هدفاً عند اعتماد الاستراتيجية (المجلس الأعلى للصحة ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الاستراتيجية الوطنية للصحة (2011-2016): تقرير مراجعة منتصف المدة، 15 حزيران/ يونيو 2014، ص 6)، ثم زاد عدد المشروعات بناءً على الحاجة إلى 42 مشروعاً.

شملت النتائج القطاعية السبع نظاما صحيا عالمي المستوى، ونظاما متكاملا للرعاية الصحية، ورعاية وقائية، وقوى عاملة وطنية ماهرة، وسياسة صحية وطنية، وخدمات فعالة ومقبولة التكلفة مع مبدأ المشاركة. وأخيراً بحوثاً عالية الجودة. شملت هذه النتائج القطاعية 39 مشروعاً. ولمزيد من الفعالية وتوحيد الجهود وتوجيهها على نحو أمثل، تم إعادة تنظيم مشروع "برامج صحة عامة إضافية" في عام 2012، ليشمل

أربعة مشروعات جديدة: المشروع الأول "تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسلامة على الطرق"، والمشروع الثاني "إنشاء جهاز سلامة الغذاء"، والمشروع الثالث "التأهب لحالات الطوارئ"، والمشروع الرابع "الصحة البيئية". وتم إدماج مشروع "تحسين مزيج المهارات" في مشروع "تخطيط القوى العاملة الوطنية". وفي الوقت نفسه، تمت إضافة مشروعات جديدة بهدف معالجة القضايا الناشئة كمشروع تكامل الخدمات المختبرية وتوحيد معاييرها، ومشروع تصميم خدمات رعاية السكّري.

تستند الاستراتيجية الوطنية لقطاع الرعاية الصحية (2017-2022) في بنائها على إنجازات الاستراتيجية الوطنية الأولى (2011-2016) للصحة والدروس المستفادة منها. وهي تتطلع إلى تحقيق الأهداف التي لم تحققها استراتيجية (2011-2016)، وتضع أولويات جديدة. والاستراتيجية الثانية مبنية على ثلاث ركائز رئيسة وهي: الأهداف الثلاثية صحة أفضل ورعاية أفضل وقيمة أفضل، مع نظام أكثر تكاملًا وفاعلية.

لقد تم إعداد الاستراتيجية الوطنية الثانية للصحة من خلال عملية تشاركية كبيرة قادتها وزارة الصحة العامة، واشتملت على مشاركة واسعة النطاق للجهات المعنية داخل قطاع الصحة وعبر القطاعات. وقد أخذت تلك العملية في الاعتبار تحليل الوضع الراهن المرتكز على النتائج، والمقارنة المرجعية والإقليمية والدولية، إضافة إلى تقرير حول برنامج انتقالي للدروس المستفادة من الاستراتيجية الوطنية الأولى للصحة.

يسعى النظام الصحي "لضمان توفير الخدمات ذات الجودة العالية بطريقة مستدامة للأجيال القادمة".

2. التقدم المحرز في أهداف وبرامج قطاع الرعاية الصحية (2011-2016)

كانت الاستراتيجية الوطنية للصحة (2011-2016) خطوة طموحة تحقق من خلالها تقدم كبير في القطاع الصحي شمل عددا من الإنجازات الإيجابية التي تدعم تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030. وعند اختتامها في ديسمبر 2016، كانت قد أدخلت إصلاحات أساسية في قطاع الرعاية الصحية من خلال سبعة أهداف و 38 مشروعا ومخرجات متميزة تجاوز عددها 200، اكتمل إنجازها ضمن الإطار الزمني المحدد لها.

وكان نجاحها ثمرة جهود تعاونية لعدد كبير من اللجان وفرق العمل فضلا عن العمل الجاد والالتزام من جانب أفراد آخرين كثر.

نجحت استراتيجية الرعاية الصحية (2011-2016) في تعزيز الحوكمة وتحسين وضع السياسات وتصميم وتنفيذ عدد من المشاريع المعقدة. ونتطلع اليوم للبناء على هذه الأسس المتينة ومواصلة العمل الممتاز الذي جرى تنفيذه حتى الآن. ونسلط الضوء فيما يلي على بعض نتائجها الهامة.

التوجه الاستراتيجي

رسخت الاستراتيجية الوطنية للصحة (2011-2016) أسسا جوهرية للمستقبل بوضعها أطرا وخططا وسياسات مفصلة في سياق كل هدف من أهدافها السبعة التالية:

الهدف 1: نظام رعاية صحية شامل عالمي المستوى

تضمن العمل على بناء هذا النظام وضع عدد من الاستراتيجيات الصحية، وهي الاستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية 2013-2018: هدفت إلى بناء خدمة رعاية صحية عالمية شاملة ومتكاملة تركز على الفرد وتعمل بالشراكة مع الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية للنهوض بصحتهم وعافيتهم، واستراتيجية الرعاية المستمرة 2015: حددت سلسلة من الخطوات العملية لوضع نظام رعاية مستمرة يتسم بالفعالية والكفاءة مع التركيز على أهمية علاج المرضى في مستوى الرعاية المناسب وبيئة الرعاية المناسبة، والاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية 2013-2018: أوضحت الرؤية المتمثلة في إنشاء نظام متكامل للصحة النفسية يدعمه قانون الصحة النفسية الذي تم اعتماده ويجري تطبيقه حالياً. وتنظيم خدمات المستشفيات: يشمل وضع معايير سريرية تحدد أربعة مستويات من تعقيد الرعاية لكل خدمة من خدمات المستشفيات. والاستراتيجية الوطنية لمكافحة مرض السكري 2016-2022: هدفت إلى إعادة تصميم نموذج رعاية السكري والوقاية منه، بما في ذلك تعزيز الصحة لضمان تقديم المشورة بشأن نمط الحياة وضمان إتاحة خدمات التوعية والمشورة لمرضى السكري وأولئك المعرضين لخطر الإصابة بالسكري من النوع الثاني. ونموذج رعاية الحالات الطارئة والمستعجلة: وضع مفهوم ونموذج لتقديم خدمات رعاية الحالات الطارئة والمستعجلة في النظام الصحي بما في ذلك معايير لتلك الخدمات. ومراجعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة السرطان (2011-2016)، الإطار الوطني للسرطان (2017-2022) تم وضع الإطار لتحديد أهداف على المستوى الوطني تتعلق بالتثقيف الصحي والكشف المبكر وعلاج وخدمات السرطان عالية الجودة. وخريطة طريق الاستراتيجية الوطنية لصحة الفم والأسنان تتضمن مسحا وطنيا لصحة الفم والأسنان وتوصيات بشأن تحسين صحة الفم والأسنان في قطر ودراسة علمية عن فلورة المياه. واستراتيجية الصيدليات المجتمعية (2011-2016): وضعت لتعزيز الوصول إلى الصيدليات من خلال شبكة متكاملة من الصيدليات.

الهدف 2: نظام متكامل للرعاية الصحية

تطبيق اتفاقيات أداء الخدمات الصحية: وضعت هذه الاتفاقيات لرصد نتائج مؤسسات الرعاية الصحية المتعلقة بالجودة، وتم تشكيل فريق العمل على المبادئ الإرشادية الوطنية للممارسة السريرية ومسارات الرعاية السريرية: وضع 30 مبدأ إرشاديا سريريا والمسارات السريرية ذات الصلة. والاستراتيجية الوطنية للصحة الالكترونية وإدارة البيانات الصحية: وضعت لتحديد المعايير ومجموعات البيانات والسياسات والمتطلبات المتعلقة بالصحة الالكترونية. والاستراتيجية الوطنية لتكامل الخدمات المختبرية وتوحيد معاييرها (2013-2018).

الهدف 3: الرعاية الصحية الوقائية

تضمن عددا من البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تعزيز التركيز الوطني على تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض والكشف المبكر عن الأمراض فضلا عن تعزيز الإدارة الوطنية للصحة العامة. ومن هذه البرامج: الاستراتيجية الوطنية للصحة العامة (2017-2022)، وخطة العمل الوطنية للتغذية والنشاط البدني (2017-2022)، وإطار ونموذج تشغيلي لبرنامج الفحص الوطني (مسودة)،وخطة عمل مكافحة التبغ، والخطة الوطنية للتأهب لحالات الطوارئ الصحية.

الهدف 4: قوى عاملة قطرية مؤهلة

تم إعداد الخطة الوطنية للقوى العاملة في الرعاية الصحية 2014-2022 تتضمن سبعة محاور استراتيجية مع إجراءات على المدى القريب والمتوسط والبعيد، تخطيط قدرات وإمكانات القوى العاملة، تحسين مزيج المهارات، التوظيف والاستبقاء.

الهدف 5: سياسة صحية وطنية

تأسس المجلس القطري للتخصصات الصحية ووضعت الخطة الاستراتيجية الخمسية للمجلس 2017-2022 مع التركيز على النمو المستدام، والتميز والجودة، والشراكة والمشاركة، وضمان التنظيم عالي الأداء. ووضعت بروتوكولات ترخيص ومعايير اعتماد المنشآت الصحية، إضافة إلى تطبيق نظام وطني للوصفات الطبية.

الهدف 6: خدمات فعالة وبتكاليف ميسورة وفق مبدأ الشراكة في تحمل تكاليف الرعاية الصحية

تم افتتاح مستشفيات ومراكز صحية جديدة، وتوسيع وتحويل الخدمات السريرية الأساسية، و وضع الخطة الرئيسية لمرافق الرعاية الصحية 2013-2033 مع خطة عمل للسنوات الخمس الأولى. كما وضع نظام لإعداد الموازنات على أساس الأداء ويجري تطبيقه على مراحل. ولا يزال دور القطاع الخاص في توفير الرعاية الصحية مجال فرص مهم، وسيشكل اعتباراً رئيسياً في النظام الصحي في المستقبل.

الهدف 7: بحوث عالية الجودة

تم تشكيل اللجنة الوطنية لأخلاقيات البحث العلمي، وتطبيق نموذج مستدام للتسجيل لدى مجلس المراجعة المؤسسية وإرسال البحوث للمراجعة الأخلاقية، علاوة على وضع سياسة وطنية للطب الجيني. نحن فخورون بهذه النجاحات والإنجازات التي حققت فائدة كبيرة للنظام الصحي القطري وسنواصل التقدم في تنفيذ هذه المشاريع الهامة خلال فترة الاستراتيجية.

3. التحديات التي تواجه قطاع الرعاية الصحية (2018-2022)

التحديات على مستوى صحة المجتمع

تبين الإحصاءات المتوفرة وجود عدد من التحديات الصحية على صعيد المجتمع ككل نوردها فيما يلي: 69% من الوفيات تحدث بسبب الأمراض المزمنة، 70,1% من السكان يعانون من زيادة الوزن، 43,9% من البالغين نشاطهم البدني منخفض المستوى، 88% من الأطفال القطريين يعانون من تسوس الأسنان، كما أن 23% من الوفيات نتيجة للحوادث . وقد تباينت التقديرات التي توضح معدلات استخدام التبغ بين النساء والرجال وفقاً للدراسات المختلفة. وفقاً لدراسة STEPS 2012 فان نسبة الرجال المدخنين 31,9% بينما وصلت نسبة السيدات الى 1,2% في نفس الدراسة. بينما أوضحت دراسة GATS 2013 أن نسبة الرجال المدخنين هي 20,2% في حين أن نسبة السيدات 3,1%. واخيرا غياب وظيفة القابلة. ويلخص الشكل 1.1.4 أدناه التحديات التي تواجه قطاع الصحة في قطر على مستوى النظام الصحي وعلى مستوى الصحة العامة.

الشكل(1.1.4): تحديات قطاع الرعاية الصحية (2018-2022)

المصدر: وزارة الصحة العامة

التحديات على مستوى صحة السكان

تتركز التحديات الكبرى التي تواجه صحة سكان قطر في ارتفاع معدلات الأمراض المزمنة غير السارية أو غير المعدية كما يبين (الشكل 2.1.4) حول أكثر الأمراض المسببة للوفاة وللوفاة المبكرة، وهي عموما أمراض ترتبط بنمط الحياة غير الصحي. وتأتي في المقدمة منها أمراض القلب المسؤولة عن 24% من إجمالي الوفيات، يليها السرطان المسؤول عن 18% من إجمالي الوفيات، وعدة أمراض مزمنة غير سارية أخرى بنسبة18%، ثم أمراض الجهاز التنفسي المزمنة بنسبة 9%. (أنظر الشكل 2.1.4 أدناه).

الشكل(2.1.4): نسب مسببات الوفاة

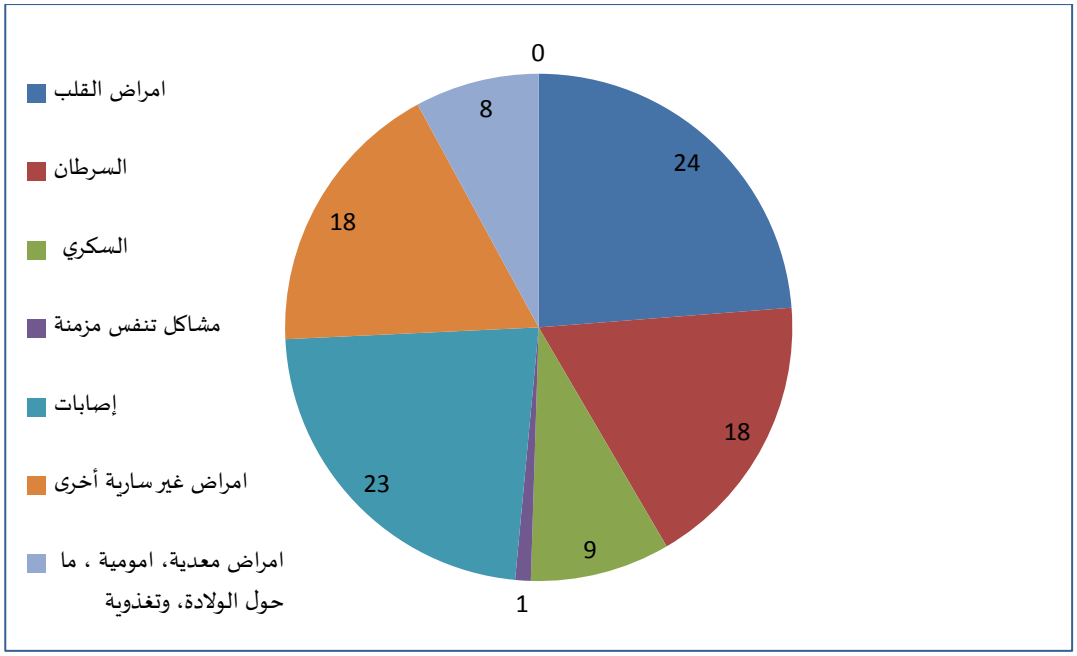

المصدر: منظمة الصحة العالمية، ملامح قطرية، الأمراض غير المعدية

التحديات على مستوى النظام

زيادة معدلات الطلب بما يفوق القدرات الحالية للنظام، وتحتاج أطر التنظيم والمراقبة والمسؤولية إلى التدعيم، وعدم تكامل الخدمات الصحية التي يتم تقديمها عبر المؤسسات الصحية، وتركيز الخدمات الصحية بشكل كبير على الرعاية العلاجية العاجلة وليس على الصحة العامة للمجتمع، أما التنسيق المتعلق بأنشطة تعزيز الصحة والحماية من الأمراض فهو محدودً للغاية، كما أن عدد العاملين بالقطاع الصحي في بعض التخصصات غير كافٍ. كذلك إن جمع البيانات الصحية وتحليلها ونشرها يتم بشكل عشوائي، ولا يرقى نظام الحوافز المعمول به إلى تغيير العادات الصحية المرجو تغييرها. أخيرا عدم الاهتمام دائماً بتجربة المرضى أثناء التخطيط للخدمات الصحية.

4. النتائج الرئيسية والوسيطة والأهداف المحددة في قطاع الرعاية الصحية (2018-2022)

النتيجة الرئيسية:

"صحة محسنة لسكان قطر، وتلبية احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة من خلال نظام صحي متكامل يهدف إلى تحقيق صحة ورعاية و قيمة أفضل للجميع".

توفر الاستراتيجية الوطنية الثانية (2018-2022) دليلاً عملياً على التطوير الذي يشتمل على تغييرات واسعة النطاق لـ 12 نتيجة وسيطة تركز على المجموعات السكانية السبع ذات الأولوية وعلى أولويات قطاع الصحة. وتحظى هذه النتائج بالدعم من مجموعة كلية ومتكاملة من البرامج والأهداف المحددة ومؤشرات رصد التقدم المحرز وتقييمه، في تنفيذها وتحقيقها. وسوف تكون 7 مجموعات سكانية ذات أولوية محور تركيز دورة التخطيط القادمة. وهذه المجموعات هي: أطفال ومراهقون أصحاء، ونساء صحيحات يتمتعن

بحمل وإنجاب صحيّين، وموظفون أصحاء وفي أمان، والصحة والعافية النفسية والعقلية، والصحة المحسنة للأشخاص ذوي الأمراض المزمنة المتعددة، وصحة معززة ورفاه للأشخاص من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، وكبار سن أصحاء. وقد تم تحديد هذه المجموعات السكانية بناء على أهميتهم للمجتمع ككل، وعلى البيانات الديموغرافية، وعبء المرض.

وتحدد الاستراتيجية أيضاً خمسة مجالات إضافية من التركيز، تتجاوز المجموعات السكانية الواردة سابقاً، وتؤثر في جميع سكان قطر، وهي: تعزيز الحماية الصحية، وتعزيز الصحة الوقائية من الأمراض على جميع المستويات، وإدراج الصحة في جميع السياسات، ونموذج الرعاية المتكامل لتوفير خدمات عالية الجودة، ونظام فعال للأداء والتنظيم والخدمات و ذلك لضمان صحة أفضل ورعاية أفضل وقيمة أفضل.

يعتبر تطبيق نهج صحة السكان محوراً أساسياً في تحقيق رؤيتنا. ويركز هذا النهج على تحسين الصحة عبر تلبية الاحتياجات الصحية للفئات السكانية، إذ يسلم بأن عوامل كالعمر ونوع الجنس والجغرافيا والعمل وعوامل اجتماعية واقتصادية أخرى لها أثر كبير على الاحتياجات الصحية للأفراد.

حددنا سبع أولويات على مستوى الفئات السكانية وخمسة أولويات على مستوى النظام الصحي ستوجه أنشطة ومشاريع القطاع الصحي في السنوات المقبلة. تعكس هذه الأولويات الاحتياجات الصحية الخاصة للمجتمع القطري كما تبينها الأرقام الموجودة ومن خلال ما اتفق عليه في المشاورات المكثفة التي أجريت مع الأطراف المعنية في الحكومة والقطاع الصحي. وتأخذ عملية تحديد الأولويات في اعتبارها أيضا الأولويات والممارسات الصحية المتفق عليها عالميا.

وقد تم اختيار الفئات السكانية ذات الأولوية على أساس الاحتياجات السكانية والصحية الراهنة للمجتمع القطري. وتمثل الفئات المختارة مراحل مختلفة في حياة الفرد وتجسد الأحداث والتجارب الرئيسية التي يمر بها في حياته، وقد روعي أثناء الاختيار أهمية هذه الفئات للمجتمع القطري ومستوى هشاشتها وطلبها على الخدمات.

الفئات السكانية ذات الأولوية:

1. أطفال ومراهقون أصحاء
2. نساء أصحاء من أجل حمل صحي
3. عاملون بصحة وأمان
4. الصحة والعافية النفسية
5. تحسين صحة المصابين بأمراض مزمنة متعددة
6. صحة وعافية لذوي الاحتياجات الخاصة
7. شيخوخة صحية

وتعكس مجالات الأولوية التي تم تحديدها على مستوى النظام قضايا مشتركة ستحسن نظامنا الصحي ككل. ويجب أن تتم إدارة النظام على نحو فعال من خلال قيادة وسياسة قوية. وسيركز النظام على تعزيز الصحة،

والوقاية من الأمراض والاعتلالات الصحية والحماية من المخاطر على الصحة العامة باستخدام نهج الصحة في جميع السياسات، وتقديم خدمات صحية آمنة وعالية الجودة لمن يحتاجها من خلال نموذج متكامل يركز على الاستمرارية والتنسيق بين جميع مستويات الرعاية.

الأولويات على مستوى النظام:

1. نظام متكامل لتقديم رعاية وخدمات صحية ذات جودة عالية
2. تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض
3. تعزيز الحماية الصحية
4. دمج الصحة في جميع السياسات
5. نظام فعال للحوكمة والقيادة

الشكل(3.1.4): اولويات القطاع الصحي ومحاور التركيز

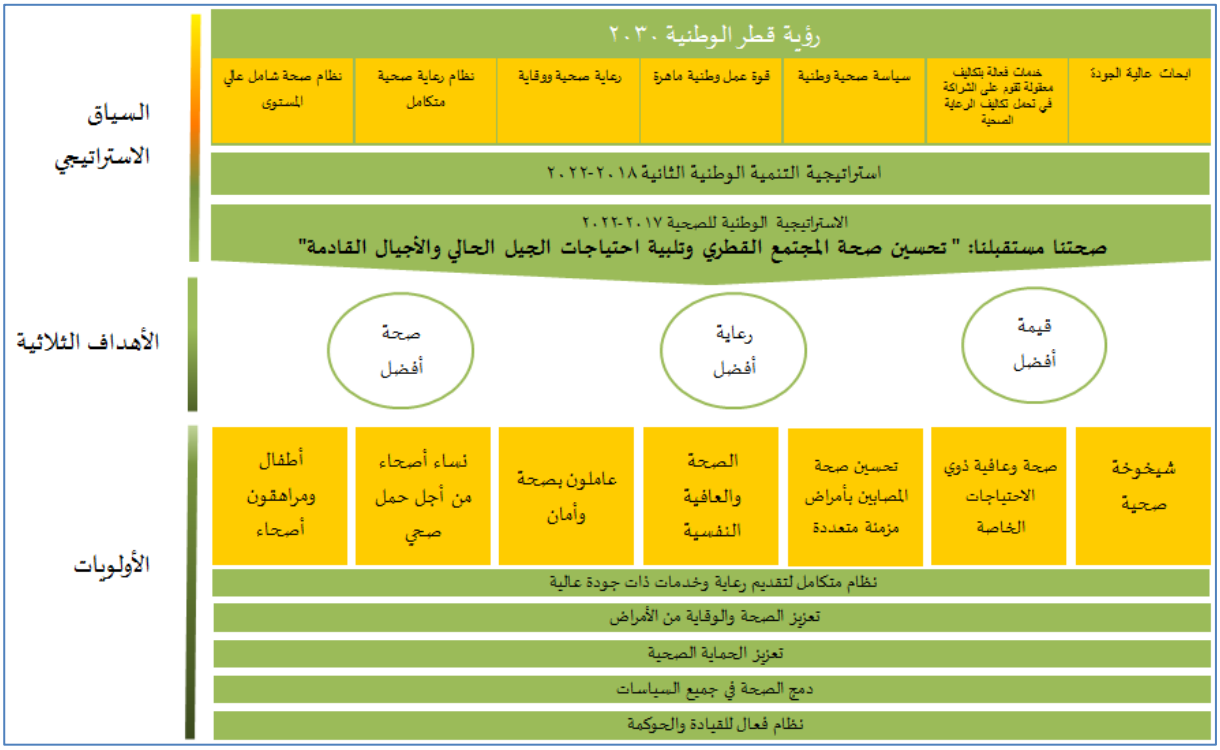

المصدر: وزارة الصحة العامة

أولا: الفئات السكانية السبع ذات الاولوية

النتيجة الوسيطة الأولى أطفال ومراهقون أصحاء

توفير حياة صحية للأشخاص من الفئة العمرية 0-18 سنة تتضمن تعزيز البيئات الصحية الملائمة للعيش، والتعلم، والنمو، واللعب، والتي توفر اختيارات أساليب العيش الصحي، وتقدم رعاية طبية عالية الجودة عند الحاجة إليها. وتماشياً مع الأهداف الوطنية للمجتمع القطري والأهداف العالمية كما جاء في تقرير منظمة الصحة العالمية، يُعدّ هدف تنمية أطفال أصحاء أحد ركائز المستقبل للمجتمع القطري. إذ يمثل الأطفال نسبة مهمة من المجتمع. كما أن أهم المشكلات الصحية عند الأطفال هي السمنة وزيادة الوزن بحسب

استبيان وزارة الصحة في المدارس الابتدائية (6.6% من الأطفال يعانون السمنة، و9.6% يعانون الوزن الزائد)، والمدارس المتوسطة (7.3% من الأطفال يعانون السمنة، و12.5% يعانون الوزن الزائد)، والمدارس الثانوية (8.7% من الأطفال يعانون السمنة، و15.3% يعانون الوزن الزائد). ويعاني الأطفال مشكلات أخرى أيضاً مثل انخفاض النشاط البدني، واستهلاك التبغ بين الشباب، ومشكلات صحية أخرى مثل تسوس الأسنان ونقص فيتامين (د) وفقر الدم. ومن ناحية أخرى، تشكو الرعاية الصحية للأطفال أيضاً من مشكلات في الإدارة؛ مثل قلة جودة البيانات، وقلة الوعي في العائلة والمحيط.

تعتمد الاستراتيجية لتحسين الرعاية الصحية عند الأطفال على تحسين البيانات لتطوير القدرة على الإدارة والمتابعة وأخذ القرار؛ ما سيسهل على الوزارة العمل على زيادة الوعي بصحة الأطفال في المجتمع القطري، وبخاصة عند الأسر والآباء والأمهات، عن طريق تعزيز المشاركة في مختلف النشاطات، وإطلاق حملات التوعية والمساعدة في زيادة النشاط البدني وتقليل الوزن. كما تعتمد أيضاً على تحسين الجانب العلاجي من ناحية، وتطوير الجانب الوقائي من ناحية أخرى. ويعتمد الجانب العلاجي على تحسين صحة الفم لدى الأطفال، وتطوير خدمات طب الأطفال، ولا سيما المدرسية منها، وتوفيرها بجودة عالية، وبخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة. بينما يهتم الجانب الوقائي بالعمل على زيادة معدل الرضاعة منذ الولادة، وتعزيز الصحة الغذائية وتحسين النشاط البدني لمختلف الفئات العمرية، فضلاً عن العمل على الحد من الإصابات والاعتداء على الأطفال. ولأهمية فئة المراهقين من الشباب القطري، تم التركيز على الحد من السلوكيات العالية المخاطر لدى المراهقين، والوقاية من التدخين عن طريق التقليل من استهلاك التبغ لدى هذه الفئة، وفهم التحديات المستقبلية لهذه الفئة عن طريق تشجيع الأبحاث ذات صلة.

- الهدف (1): تخفيض معدل تسوس الأسنان بنسبة 25٪ لدى الأطفال بعمر أقل من 5 سنوات.
- الهدف (2): زيادة في مستوى الرضاعة الطبيعية الحصرية للأطفال 15% طوال الشهور الستة الأولى.
- الهدف (3): زيادة نسبة المراهقين الذين يحققون المستويات الموصى بها من النشاط البدني بنسبة 25%.

النتيجة الوسيطة الثانية: نساء أصحاء من أجل حمل صحي

تمكين النساء من معرفة وفهم أهمية العيش الصحي الذي يقود إلى حمل صحي، وتوفير رعاية إنجابية عالية الجودة في جميع مراحل الحمل وما بعد الولادة. تمثل الأم الركيزة الأولى والمنطلق لبناء مجتمع متوازن، ومن دون التفكير في رعايتها وسلامتها منذ الحمل لا يمكن الوصول إلى تحقيق نتيجة لتربية أطفال أصحاء، ولهذا يعتمد أحد أهداف الألفية للتنمية بحسب منظمة الصحة العالمية على تخفيض حالات الوفاة عند الولادة إلى حدود 70 لكل 100000 مولود.

تحتل قطر مرتبة متوسطة في تحقيق هذه النتيجة الوسيطة (صحة المرأة من أجل حمل صحي)، إذا اعتمدنا على مستوى الإنفاق في القطاع الصحي، وينخفض هذا الترتيب إلى تحت المتوسط إذا اعتمدنا على مؤشر مستوى الدخل، ما يجعل تحقيق هذه النتيجة إحدى الأولويات لتحسين الحالة القائمة للإنجاب. وأحد أهم الأسباب التي يجب أن تعالج؛ سوء التغذية والسمنة (43.2 % من القطريات) ما يؤدي إلى بعض الأمراض المزمنة كالسكري (39 %) وعدم النشاط (أكثر من 80% بحسب استطلاع وزارة الصحة)، وكذلك أعراض فقر

الدم عند الحمل التي تبقى في مستويات عالية بعكس التوقعات. كما تعاني أيضًا المرأة الحامل في قطر قلة المتابعة، سواء في مرحلة ما قبل الولادة أو بعد الولادة؛ إذ لا يتلقى 60% من النساء رعاية ما بعد الولادة، بحسب استطلاع الوزارة.

تعتمد الخطة الوطنية للصحة على رفع مستوى المعرفة بالأسباب الحقيقية التي تعيق تحسين الرعاية قبل الحمل وبعده، عن طريق تحسين البيانات، ووضع مؤشرات وطنية من جهة، وزيادة المعرفة الصحية للأم ولدى مراكز الرعاية من جهة أخرى. وتحرص الخطة أيضاً على الارتقاء بجودة المعرفة المتاحة، إذ سيتم اعتماد مبادئ توجيهية وبروتوكولات موحدة، مع مراقبة تطبيقها من طرف المرافق الصحية المختلفة. وفي باب الرعاية ستحرص الخطة على ضمان الجودة العالية لرعاية الأم في المدّة المحيطة بالولادة، ما سيخفض من حالات الوفاة، وذلك عن طريق تشخيص الأمراض الأكثر شيوعًا ومعالجتها، ومتابعة الامتثال للمبادئ التوجيهية. سيتم أيضًا تطبيق مبدأ التكامل بين المرافق مع تحديد مستويات الرعاية ونطاقات الخدمة لكل مرفق. أما في جانب الوقاية؛ سيتم حماية المرأة المبلغة عن قضايا سرية، والمتعلقة بالإناث الحوامل والفتيات، وسيتم توفير خدمات التلقيح الاصطناعي ذي الجودة العالية وتوسيعها، مع تشجيع النشاطات البحثية المتعلقة بصحة المرأة والصحة الإنجابية وتطوير الأبحاث حول تخصيب البويضة.

- الهدف (4): تحسن بنسبة 10% في نقاط المؤشر المركب[1] الذي يستخدم لتقييم صحة المرأة والحمل السليم (بما يشمل تقييم الرعاية السابقة للولادة وقرب الولادة وما بعد الولادة).

النتيجة الوسيطة الثالثة: عاملون بصحة وأمان

التركيز على الصحة البدنية والنفسية للعاملين لتحسين صحة السكان وزيادة الكفاءة، والإنتاجية الاقتصادية، علاوة على تقليل العبء الملقى على خدمات الرعاية الصحية. كما تؤكد جميع الدراسات أن السلامة والصحة المهنية تساهم مساهمة فعالة في تحسين الإنتاجية والتنمية الاجتماعية، وبخاصة إذا تم إدماج العوامل الاجتماعية والفردية التي تمكن من الوقاية من الأمراض، وتخفيض كلفة العلاج. وتكمن أهمية هذه النتيجة في المجتمع القطري، كون 86% من العمالة الموجودة يتم توظيفها في العمل، ما يتيح تحقيق نسبة تغطية عالية للمجتمع القطري. وتُعدّ وفرة البيانات حول الحالة الصحية للعاملين وعدد المصابين وبرامج السلامة المهنية من أهم الأولويات؛ إذ لا توجد منظومة متخصصة في متابعة المؤشرات وجمع البيانات، ويعدّ مستشفى حمد الجهة الوحيدة التي تحصي حاليًا عدد المصابين من حوادث في العمل (584 حالة في 2016) والتي يبقى جهدها غير كاف لإضفاء محيط سليم في العمل.

لتحقيق نتائج جيدة؛ ستهتم الوزارة بتحسين البيانات الأساسية عن طريق إنشاء إدارة البيانات الصحية المهنية ونظام المعلومات، مصحوبة بزيادة في عدد العمال في مجال الصحة والسلامة المهنية. وبالاعتماد على تحليل المؤشرات؛ كما ستهدف الخطة إلى زيادة الوعي الصحي عند أرباب العمل والعمال، عن طريق استهدافهم بحسب جدية المخاطر المرتبطة بعملهم. وسيكون التقييم أيضاً إحدى الركائز المهمة لتطوير السلامة المهنية عن طريق تأسيس نظام مستمر لتقييم الصحة المهنية كل سنتين، وتطوير منظومة موحدة

[1] يقيس هذا المؤشر عددا من المتغيرات ذات العلاقة بصحة الأم والرضع.

ستمكن من تقييم الأخطار المهنية بحسب كل وضع وكل مهنة. وسيتوج هذا الجهد بوضع برامج محفزة للسلامة المهنية ضمن سياسة وطنية متكاملة، تعتمد على مراجعة قوانين العمل على مستوى الشركات والدولة، ومنظومة التحفيز وتشجيع البحوث حول الصحة والسلامة المهنية.

- الهدف (5): تخويل 80% من موظفي القطاعين العام وشبه العام لاستخدام خدمات الصحة المهنية وبرامج العافية في مكان العمل.

النتيجة الوسيطة الرابعة: الصحة والعافية النفسية

إن ملاءمة التحديات الاقتصادية والاجتماعية للدولة في المستقبل لا يمكن أن تتحقق من دون الاعتماد على مجتمع يتمتع أفراده بصحة نفسية وعقلية سليمة تمكنهم من المشاركة في المجتمع وفي انتاجية العمل. ولا تتوفر البيانات الأساسية حول الصحة النفسية والرفاه ولذا ستعمد الخطة إلى تحسين البيانات الوبائية في هذا المجال، ثم ستعمل غلى تحسين جودة الخدمات في مجالات الصحة النفسية المتكاملة بتوحيد المبادئ السريرية ذات الصلة، وتطوير قانون الصحة النفسية لتدريب المهنيين، وتشجيع البحوث حول الصحة النفسية، ورفع مستوى الوعي العام حول الصحة النفسية والعقلية.

- الهدف (6): تحسين الحصول على خدمات الصحة النفسية، مع تقديم 20٪ منها في قطاع الرعاية الأولية والمجتمعية.

النتيجة الوسيطة الخامسة: صحة محسّنة للأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة

تحسين تنسيق الرعاية ومشاركة المرضى, وإدارة المرض لدى هذه المجموعة السكانية المرتفعة المخاطر والتكلفة من أجل تحسين النتائج الصحية الخاصة بهم. ارتفع احتمال الإصابة بالأمراض المزمنة على نطاق عالمي، نظراً إلى التغيير الذي طرأ على طريقة العيش الحديثة والتدخين وعدم النشاط البدني. ولا يخفى أن الإصابة بأمراض مزمنة متعددة يقلل من فرص الحياة، علماً بأن الإصابة غير مرتبطة بالسن بقدر ما هي مرتبطة بالعوامل المحيطة، وبخاصة محيط العمل. وفي قطر، تمثل الإصابة بالأمراض المزمنة المتعددة أحد أهم أسباب الوفاة وقد شملت 69 %من حالات الوفاة في سنة 2014.

حتى يتم تحسن مستوى الصحة العامة عند السكان؛ ستعتمد الخطة على تكوين منظومة بيانات لمختلف الأمراض المزمنة وتقييم الخطر؛ عن طريق تطوير الأبحاث في هذا المجال. وستعتمد مبادئ توجيهية سريرية، وبخاصة في الحالات المزمنة الحرجة، مع تطوير الجودة عن طريق إنشاء نقطة وصول واحدة للمريض من ضمن شبكة من الخدمات، وتحديد الفريق الرئيس لإدارة الأمراض المزمنة في مراكز الرعاية الأولية. تهدف الخطة أيضاً إلى الحد من تكاليف الإصابة، عن طريق الحد من الدخول الخطأ أو إعادة الدخول الخطأ إلى المستشفيات، وتحليل وتقييم للعوامل المؤثرة التي ينتج منها تكاليف كبيرة، قصد رفع الجودة في تقديم الخدمة وذلك عن طريق تشجيع الأبحاث.

- الهدف (7): خفض معدل إعادة دخول المستشفى بنسبة 25% لأصحاب الحالات المزمنة خلال 30 يوما من خروجهم.

النتيجة الوسيطة السادسة: صحة معززة ورفاه للأشخاص من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة

توفير الخدمات الصحية المناسبة والبرامج الخاصة والخدمات الاجتماعية الضرورية لحياة عالية الجودة، مع عدم الاكتفاء بالتركيز على احتياجات الأفراد بل أيضا دعم أسرهم ومقدمي الرعاية لهم. إن الاحتياجات الخاصة والإعاقات قد تصيب الناس في أي مرحلة من مراحل حياتهم، بدءا بالولادة. فقد يولد بعض الأطفال بإعاقات مختلفة بدنية أو عقلية أو حسية كالعمى والصمم، إضافة إلى صعوبات التعلم والنمو. وإن معالجة هذه الحالة تتطلب تقديم خدمات على مدى الحياة تختلف باختلاف المراحل العمرية، وتتطلب تدخلات متواصلة مبنية على التقييمات تشمل الدمج المجتمعي والتوظيف والسكن والرعاية النهارية.

- الهدف (8): توفير نظام فعال لتلبية احتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في كل منشأة صحية

النتيجة الوسيطة السابعة: شيخوخة صحية

دعم الشيخوخة الخالية من الأمراض من خلال التثقيف الصحي، وتعزيز قدرات العناية بالنفس، وتقوية الدعم والتنسيق الذي يمكن من تقليل المرض والإعاقة لدى السكان الذين تجاوزوا 60 سنة من أعمارهم. إن أعداد كبار السن آخذة في الازدياد بفضل زيادة متوسط العمر المتوقع. ومع التقدم في السن، تكون معدلات الأمراض المزمنة في ارتفاع. ولمحدودية قدرتهم الحركية، إضافة إلى قضايا الصحة النفسية والعقلية، تتزايد احتياجاتهم الاجتماعية. وهم يتعرضون لمخاطر مرتفعة لاستعمال أدوية متعددة ولمراجعة مقدمي خدمة متعددين، والحصول على معلومات متعددة الأمر الذي يعرضهم للضياع وسط النظام الصحي. لذا من الضروري التركيز على هذه المجموعة السكانية لزيادة معرفتهم الصحية، وتعزيز قدرتهم على العناية بأنفسهم، وتقوية الدعم والتنسيق للعناية بهم من أجل تخفيف المرض والإعاقة أو العجز في أوساطهم. كما إن تحديد المخاطر الصحية التي تواجههم والاكتشاف المبكر لأمراضهم يسهل التدخلات في الوقت المناسب ويمنع المضاعفات مما يدعم الشيخوخة الصحية الخالية من الأمراض.

ويمكن تحديد المخاطر الصحية والكشف عن الأمراض للتدخل في الوقت الملائم والوقاية من المضاعفات من أجل تعزيز شيخوخة صحية. وزيادة معدلات تطعيم كبار السن ما فوق 60 سنة، بنسبة 10٪ على المستويات الحالية لأمراض الالتهاب الرئوي، والأنفلونزا والدفتيريا. بلغ تقييم الشيخوخة الشامل (المعرفي، الاجتماعي والنفسي) لجميع المرضى المسنين الجدد نسبة 25 %. يعزز هذا التدخل تحسين النتائج الصحية، وخفض تكاليف الرعاية الصحية. ومن المهم دعم مفهوم الشيخوخة الصحية، والذي يعرف باسم "عملية تطوير القدرة الوظيفية التي تمكن من الرفاهية في سن الشيخوخة والحفاظ عليها" (منظمة الصحة العالمية 2016). كما أن استهداف تحسين محو الأمية والصحة وتطوير أنظمة الرعاية الصحية على المدى الطويل يمكن أن

توفر خدمات عالية الجودة ومتكاملة لتعزيز شيخوخة صحية، إلى جانب التأكد من أن لدى القوة العاملة مزيجَ المهارات اللازم لتلبية حاجات السكان المتقدمين في السن.

- الهدف (9): زيادة في سنوات العمر الصحية للسكان فوق 65 سنة بمقدار سنة واحدة

ثانيا: التركيز على مستوى النظام

النتيجة الوسيطة الثامنة: نظام متكامل لتقديم رعاية وخدمات صحية ذات جودة عالية

حددت هذه الاستراتيجية المبادرات التي من شأنها تقديم نموذج في نظام الرعاية الصحية. سيركز النموذج المستقبلي للرعاية على تقديم خدمات رعاية صحية عالية الجودة في الوقت الصحيح والمكان الصحيح من خلال تكامل خدمات الرعاية الوقائية والعلاجية، وتعزيز دور الرعاية الأولية والمجتمعية، وتنسيق الخدمات من خلال شبكات الفرق العاملة في مختلف المؤسسات و على إشراك المرضى وتمكينهم. كما سيعتني النموذج بحاجات الفرد والأسرة والمجتمع. وسيتم تمكين المرضى من المشاركة في المسؤولية عن صحتهم، وسيتم دعم الخدمات الصحية الذاتية والرعاية الذاتية. كما سيركز على جعل خدمات الرعاية تصل إلى محتاجها في الوقت الملائم، وسيتم تكامل النظم لضمان اتباع نهج راسخ لتوفير الخدمات لأفراد المجتمع.

ستتواصل عملية تعزيز الصحة والوقاية. وستقدّم الرعاية الصحية الأولية خدماتها للأفراد والأسر بشكل منتظم للاعتناء بهم، ولكي يدرك المواطنون أن الرعاية الصحية الأولية هي نقطة الانطلاق الدائمة للحالات غير الطارئة، وللحصول على الرعاية من عدة فرق طبية متخصصة في طب الأسرة، والتغذية، والتثقيف الصحي. مما يساعدهم على تجنب خطر الإصابة بأمراض مزمنة لاحقا.

ولا بدّ من تنمية متكاملة من النظم الجديدة لدعم المرضى. وخفض فترات الانتظار للمعاينة في الرعاية الصحية الثانوية. وخفض معاينة الحالات غير الملائمة في قسم الطوارئ، وتخصيص وقت ملائم للرعاية الصحية الأولية.

- الهدف (10): خفض اجمالي الوفيات الناجمة عن اسباب يمكن تجنبها بنسبة 5%.
- الهدف (11): خفض في حالات دخول المستشفى غير الضرورية جراء حالات صحية يمكن علاجها في الرعاية الصحية الأولية بنسبة 15%.
- الهدف (12): معاينة 85٪ من مراجعي أقسام الطوارئ/الاسعاف، ومعالجتهم وتخريجهم من القسم في غضون 4 ساعات.
- الهدف (13): خفض سنوي بنسبة 5% في حالات العدوى المكتسبة أثناء تلقي الرعاية الصحية وفقا لأفضل الممارسات العالمية.

النتيجة الوسيطة التاسعة: صحة ووقاية معززة من الأمراض

تقديم خدمات صحية وبرامج وتدخلات للسكان تركز على تحسين الصحة والكشف المبكر والوقاية من الأمراض من أجل تجنب الأمراض والوفيات التي يمكن الوقاية منها، مع التركيز على سلوكيات أساليب وطرق العيش الصحي.

- الهدف (14): خفض بنسبة 5% في معدل السمنة لدى الأطفال والمراهقين والبالغين.
- الهدف (15): خفض انتشار التدخين بنسبة 30%.
- الهدف (16): خفض الوفيات المبكرة بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة بنسبة 15%.

النتيجة الوسيطة العاشرة: حماية صحية معززة

حماية السكان من الأخطار التي تؤثر على الصحة العامة والمرتبطة بالأمراض وتفشي الأوبئة، والعدوى، والبيئة، والمواد الكيميائية، والإشعاع، والغذاء، والمياه، وحالات الطوارئ والكوارث الوطنية. وذلك بتحمل قطاع الصحة المسؤولية عن عيش الناس في بيئة آمنة، وعن حمايتهم من المخاطر التي تهدد صحتهم، وحماية معلوماتهم وبياناتهم الصحية. ولمجال حماية الصحة أهمية خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالتحضير لأحداث كبرى وتجمعات بشرية كبيرة مثل تنظيم بطولة كاس العالم لكرة القدم 2022 في قطر. كما إن الاستثمار في حماية الصحة والتخطيط لتلك الحماية يؤثران ايجابيا على السكان ككل ويساعدان على السيطرة على أي عواقب سلبية محتملة لوقوع أي أحداث صحية ويقلل من تكلفة علاجها والتغلب عليها، ويساهم في حماية أولئك الذين يحضرون مثل هذه التجمعات الكبيرة للأحداث الرياضية العالمية من المخاطر المحتملة. وتنطوي حماية الصحة أيضاً على ضمان سلامة الغذاء والماء والهواء والبيئة العامة وجودتها، ومنع انتقال الأمراض المعدية، وإدارة تفشي الأوبئة، وغيرها من الحوادث التي تهدد الصحة العامة.

كما سيتم، تحت إشراف وزارة الصحة العامة، تطوير أنظمة المراقبة وإدارة بيانات قوية ودقيقة وتعزيز الإخطار الفوري، أي خلال 24 ساعة لإدارة المخاطر بشكل استباقي، والاستجابة بدرجة عالية من التنسيق في المجالات التالية: مكافحة الأمراض المعدية، بما في ذلك الناشئة، والعدوى التي عاودت الظهور، والعدوى المرتبطة بالرعاية الصحية. ومقاومة الميكروبات للمضادات الحيوية بنهاية 2020، خفض استخدام المضادات الحيوية غير الملائم في جميع مستويات الرعاية الصحية، الخاصة والعامة، وإنشاء هيئة سلامة الغذاء.

- الهدف (17): تطبيق دولة قطر أنظمة عالية السرعة لتعزيز الامتثال للوائح الصحية الدولية للمراقبة والاستجابة (تحضيراً لكأس العالم 2022).

النتيجة الوسيطة الحادية عشر: الصحة مدمجة في جميع السياسات

ضمان اعتماد منهج عبر- قطاعي على صعيد السياسات العامة يأخذ بانتظام في اعتباره أثر ومضامين القرارات على الصحة وعلى النظم الصحية، والتركيز الرئيسي في إدراج الصحة في جميع السياسات هو لتحديد تدابير السياسة العامة التي لا تساهم فقط في تحسين النتائج الصحية، ولكن أيضًا في النتائج

المرجوة من القطاعات الأخرى، مثل التعليم والحماية والرعاية الاجتماعية والبيئة، والزراعة، والنقل. وعلى هذا النحو، تقترح الصحة في جميع السياسات نهجاً لمعالجة مشكلات السياسات التي توصف بأنها معقدة أو مستعصية، وقد تتطلب حلولاً بجهد متصل. وإدراج الصحة في جميع السياسات بصفتها نهجاً لمعالجة القضايا تتراوح من تحسين النظام الغذائي الصحي، وخفض استهلاك التبغ إلى تقليل حوادث السيارات. وهنالك العديد من المجالات التي من المرجح أن تتطلب إدراج الصحة في جميع السياسات لحصد النتائج المرجوة، وهي الصحة والبيئة الآمنة، بما في ذلك المنزل والمدارس والأماكن العامة، وبيئات العمل، المدن الصحية في قطر، الوقاية من الإصابات، التغذية الصحية، الوصول إلى ذوي الحاجات للتنقل وتوفير حاجات الصحة البدنية والعقلية والاجتماعية لذوي الحاجات الخاصة، بما في ذلك الاندماج في المجتمع.

إن بعض القوانين واللوائح المتعلقة بالصحة بحاجة إلى دراسة ومراجعة، علاوة على أن إجراء إصلاحات تنظيمية وقانونية حرجة يسير ببطء، وهناك حاجة إلى التشدد في تطبيق القوانين القائمة. وتحتاج حوكمة الرعاية الصحية إلى المزيد من الوضوح والاستقرار. فهنالك حاجة إلى تقوية القيادة الصحية، إضافة إلى تقوية السياسات والتخطيط والتنظيم، لضمان اتخاذ قرارات مدروسة واستراتيجية. وثمة حاجة كذلك إلى تقوية التنسيق داخل قطاع الصحة، وبينه وبين القطاعات الأخرى، لأن تنفيذ المبادرات الصحية غالباً ما يكون مجزّأ ومتداخلاً أو متشابكاً. وبما أن نتائج الصحة تتأثر كثيراً بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الخارجة عن نطاق قطاع الصحة، يصبح التكامل عبر القطاعات أمراً رئيساً لتحقيق الأهداف الوطنية للصحة (أنظر الشكل 5.1.4). وهنالك حاجة إلى أن يكون الاتصال بالجهات المعنية، ومن ضمنها الجمهور العام، أشدّ وضوحاً وشفافيةً.

الشكل(4.1.4): تأثير التدخلات متعددة القطاعات في النتائج الصحية

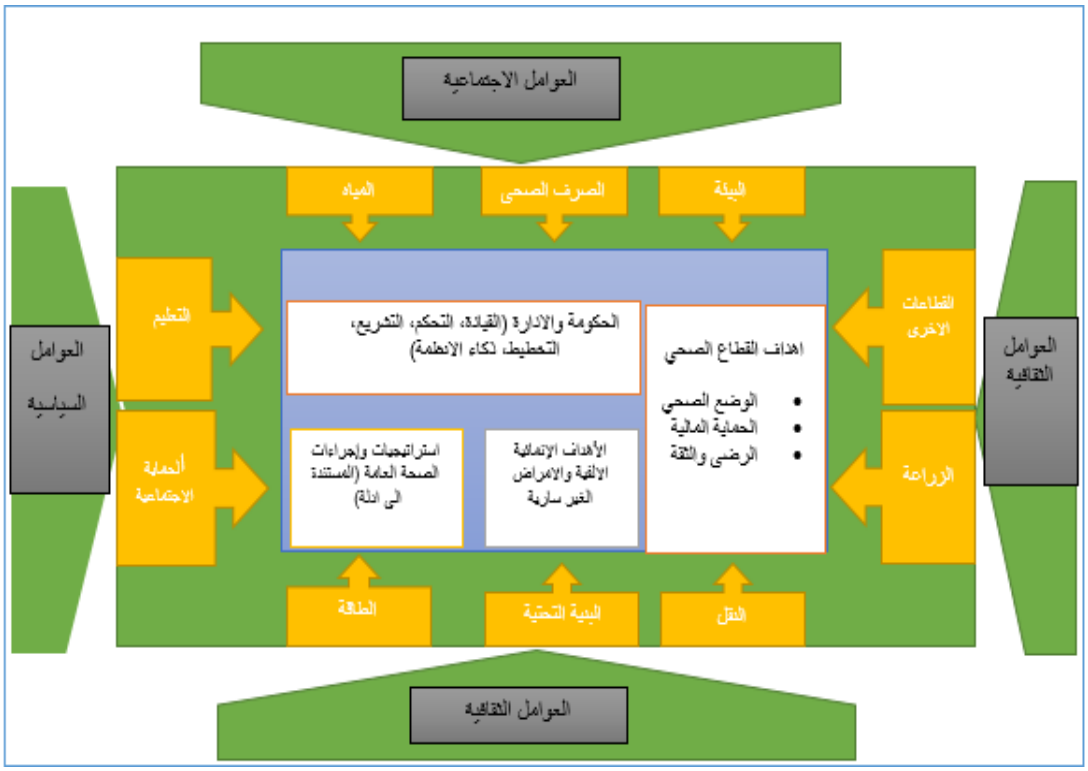

المصدر: استراتيجية القطاع الصحي لاستراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022

سيتم التأكد من أن الآثار الصحية لجميع القوانين واللوائح والسياسات مفهومة تماماً للكل. ولتحقيق ذلك لابد من وضع سياسات تشترط على الكيانات الحكومية استخدام "تقييم الأثر للصحة" في كل القوانين الوطنية الجديدة والبرامج والأنظمة والمبادرات؛ والحصول على شهادة الامتثال المطلوبة، بناء قدرات التدقيق لضمان التمسك بالمبادئ التوجيهية لكل منظمة ذات عضوية، وتطوير القدرات التقنية في وزارة الصحة العامة لأداء مهماتها، ومعالجة السمنة، وتشمل فرض الضريبة على المشروبات المحلاة بالسكر، إضافة إلى رفع كل أشكال دعم الحكومة للنظام الغذائي غير الصحي.

- الهدف (18): وضع استراتيجية وخطة عمل وطنية لدمج الصحة في جميع السياسات في نهاية عام 2018، ثم البدء بتنفيذها بهدف تبني نهج المدن الصحية، استعداداً لكأس العالم 2022.

النتيجة الوسيطة الثانية عشر: نظام فعال للحوكمة والقيادة

الالتزام بتصميم نظام يلبي حاجات الأفراد، والعمل معاً لتحقيق صحة أفضل، ورعاية أفضل، وقيمة أفضل لقطر والمجتمع المحلي والسكان. وضمان التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، والوصول إلى الجودة في خدمات الرعاية الصحية، والحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار ميسورة للجميع. وتطوير قوى عاملة كافية في القدرات والخبرات من أجل تنفيذ رؤية القطاع الصحي واستراتيجيته.

من المهم أن يضمن النظام اننا نحقق صحة افضل ورعاية أفضل وقيمة أفضل لشعبنا، ولذا على النظام أن يعمل بشكل فعال لضمان معالجة المجالات الثلاثة في آن واحد، وأن يتم تلمس نتائجه المحسنة على مستوى المجتمع وعلى مستوى الأفراد. ويعمل النظام على دمج وتكامل عناصر النظام الصحي بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة. ويشمل ذلك اللوائح التي تضمن جودة الخدمات وسلامة المرضى، واستخدام البيانات الدقيقة والأبحاث والأدلة لأغراض التخطيط وإعداد السياسات. وضمان توفير قوة عاملة تتمتع بالقدرات والتحفيز. والتوظيف الأمثل للموارد والتمويل. ومراقبة المخرجات على مستوى الأفراد والمجتمع. وقد تم إضافة مكونات مهمة للنظم الصحية من ضمن أهداف التنمية المستدامة، والتي يجب أن نسعى جميعا لتحقيقها وهي (1) زيادة كبيرة في تمويل الصحة، واستقطاب وتطوير وتدريب والاحتفاظ بقوة عمل قطاع الصحة (2) تحقيق تغطية صحية شاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، والوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية العالية الجودة، وتأمين الوصول إلى الأدوية واللقاحات الأساسية الآمنة والفعالة العالية الجودة لجميع الناس بتكلفة يمكنهم تحملها. وتحدد منظمة الصحة العالمية المكونات أو اللبنات الست للنظام الصحي الفعال، وكل مكون منها حاسم، وينبغي أن تعمل هذه المكونات معا بانسجام.

إن القوانين واللوائح المتعلقة بالصحة العامة المعتمدة حاليا بحاجة إلى المراجعة والتحديث من قبل الجهات المعنية للتوافق مع المنظومة الصحية الجديدة ولتحقيق النموذج المتكامل للرعاية الصحية.

إن مشروع التأمين الصحي الاجتماعي سيلعب دورا هاما في الوصول إلى النتائج الرئيسية والوسيطة والأهداف المحددة في الاستراتيجية الوطنية للصحة (2017-2022) وهي تهدف إلى تحسين صحة السكان وتلبية

احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة من خلال نظام صحي متكامل يهدف إلى تحقيق صحة ورعاية وقيمة أفضل للجميع. وسوف يسهم مشروع التأمين الصحي الاجتماعي في تخفيف التحديات التي تواجه تنويع القطاع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص. كما سيكون له دور في تخفيف بعض العبء عن خدمات الرعاية الصحية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وذلك من طريق توفير خيارات للمرضى للانتفاع من خدمات الرعاية الصحية في القطاع الخاص.

وسيسعى النظام لتقديم رعاية أفضل بتكلفة أقل، من خلال تحسين الكفاءة والفاعلية. ووضع المسارات الإكلينيكية للأمراض ذات التأثير الكبير على النظام الصحي والتكلفة، وتنفيذ ما يتعلق بذلك. وتبسيط الإجراءات وتنفيذها لدعم أصحاب المصلحة ومقدمي الخدمات، وأيضاً لمحاسبتهم. ومواصلة تعزيز الترخيص لجميع مقدمي الرعاية الصحية السريرية. والاستمرار في مراجعة متطلبات الترخيص استناداً إلى نموذج الرعاية، والمهن الجديدة المطلوبة، وتوفير الخدمات على أساس الترخيص ونطاق الخدمة.

كما سيتم إنشاء قاعدة بيانات ونظم دقيقة ومتاحة، توفر الوصول في الوقت الملائم إلى البيانات ذات الصلة، والتخطيط والبحوث وتحسين الجودة. وتطوير القدرات التحليلية المعززة لإنتاج الأدلة والمعلومات على مستوى النظم سعياً لصنع القرار الأمثل. وإنشاء منصة آمنة لتحسين الوصول إلى البيانات المرتبطة بالتخطيط والبحوث والجودة.

إلى جانب تعزيز القيادة والحوكمة والتوجيه داخل المنظومة الصحية. ووضع آلية لضمان أن الأفراد في المناصب القيادية فعالون، وإنشاء آلية ملائمة لرصد القدرات القيادية. ورسم الأدوار والمسؤوليات بصورة واضحة، وتوزيعها على جميع المستويات القيادية الوطنية. والعمل على تجنيد قوى عاملة ذات مهارات عالية والمحافظة عليها، من خلال الاعتماد على أفضل الموارد المحلية، والمنافسة بنجاح في السوق العالمية لمحترفي الرعاية الصحية. وتقديم حزمة رواتب جذابة لاستقطاب القوى العاملة في الصحة من ذوي المهارات العالية والخبرة.

- الهدف (19): تعزيز حوكمة النظام الصحي من خلال:
  - زيادة سنوية بنسبة 0.2% في موازنة القطاع الصحي الحكومية قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يعكس زيادة الاستثمار في أداء النظام وخدمات الوقاية والرعاية الصحية الأولية، بهدف تحقيق نموذج متكامل للرعاية الصحية.
  - إنشاء آلية ديناميكية في وزارة الصحة العامة لتقييم القدرات المتوفرة والمطلوبة في القطاع الصحي لتخطيط وتحقيق الأهداف المعلنة.
  - زيادة حصة القطاع الخاص في سوق الرعاية الصحية بنسبة 25٪.
  - تعزيز التغطية الصحية الشاملة تماشيا مع الممارسة الدولية.

5. خاتمة

تتطلب عملية تنفيذ البرامج والمشروعات المختلفة بوزارة الصحة العامة التعاون الوثيق بينها وبين شركاء عملية التنفيذ؛ من مالكي البرامج والمشروعات أو الشركاء في عملية التنفيذ. ومما لا شك فيه أن الالتزام بعملية التنفيذ لا بد له من العوامل التي ينبغي أن يتفاعل بعضها مع بعض؛ للنجاح في تحقيق الالتزامات والنشاطات المختلفة التي تناولتها استراتيجية قطاع الرعاية الصحية. ومن جملة العوامل الرئيسة لنجاح أي برنامج أو مشروع؛ هو الفهم الحقيقي لطبيعة البرنامج وما يتطلّبه من مصادر ومعلومات، وكذلك تحديد آليات التنفيذ، واستعداد الجهة المنفذة من جميع النواحي، وصولاً إلى عملية المتابعة والتقييم أثناء دورة حياة المشروع، من أجل الاستفادة من الإيجابيات بتعزيزها، وتَعَرُّف على التحدّيات الرئيسة، وكيفية مواجهتها والتغلّب عليها.

ولضمان تنفيذ ناجح ومستمر للبرامج والمشروعات، من المهم جدا الاستفادة من دروس تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصحة (2011-2016)، وبخاصة ما يتعلق منها بالتحديات الناشئة وكيف تمت مواجهتها نظرا لتوقع ظهور بعضها مرة أخرى مع بدء تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصحة (2017-2022)، كما نؤكد على أهمية التنسيق والتعاون مع كافة الأطراف الفاعلة أثناء عملية تنفيذ خطة قطاع الصحة. وسوف نبذل كل جهد لإنجاح خطتنا الهادفة إلى تحقيق رعاية صحية متقدمة تستجيب للتحديات المستقبلية وتساعد المجتمع على الوصول إلى صحة عامة سليمة وفقا لرؤية قطر الوطنية 2030.

6. المحلق:

الأهداف والمشاريع والجهات المنفذة والداعمة التي تساهم في الوصول إلى النتيجة الرئيسية **"صحة محسنة لسكان قطر، وتلبية احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة من خلال نظام صحي متكامل يهدف إلى تحقيق صحة ورعاية وقيمة أفضل للجميع".**

مشاريع في أطار الأولويات على مستوى الفئات السكانية ذات الأولوية:

رمز المشروع	النتائج الوسيطة*	اسم المشروع	الجهات المنفذة	الجهات الداعمة	الأهداف ذات الصلة بالمشاريع
HCA1	النتيجة الوسيطة (1): أطفال ومراهقين أصحاء	تحسين جمع البيانات الوبائية ورصد المؤشرات الصحية	وزارة الصحة العامة	وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، وزارة التعليم والتعليم العالي، جميع جهات تقديم الرعاية الصحية، جامعة قطر, المؤسسات البحثية	الأهداف1, 2, 3
HCA2		تنفيذ برامج الفحص الوطني والمراقبة للفئة العمرية 0-18 سنة بما يشمل الفئات المعرضة لمخاطر مرتفعة، ونمط الحياة، والسلوكيات عالية المخاطر، والسلامة	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية	الأهداف 1, 3, 14
HCA3		تعزيز الوعي الصحي للوالدين والأسرة، وخصوصاً في المجالات شديدة الأهمية كنمط الحياة الصحي وسلامة الأطفال	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية وزارة التعليم والتعليم العالي، الجامعات الطبية, جامعة قطر	الأهداف 1, 3, 14, 15
HCA4		وضع برامج لزيادة معدل الرضاعة الطبيعية الحصرية	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية	الهدف 2

HCA5		تعزيز الصحة الغذائية، والحد من حالات المرض بسبب نقص الفيتامينات	وزارة الصحة العامة	وزارة التعليم والتعليم العالي, وزارة التخطيط والإحصاء, جميع جهات تقديم الرعاية الصحية, المؤسسات البحثية, الجامعات الطبية, جامعة قطر	الهدف 14
HCA6		تعزيز وتوسيع البرامج الوقائية والعلاجية لتحسين صحة الفم والأسنان لدى الأطفال	وزارة الصحة العامة، مؤسسة الرعاية الصحية الاولية	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية, المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء), المدارس الحكومية, المدارس الخاصة, الجامعات, وزارة التعليم والتعليم العالي.	الهدف1
HCA7		تحسين الصحة النفسية والسلوكية لدى الأطفال والمراهقين	وزارة الصحة العامة	وزارة التعليم والتعليم العالي, مؤسسة الرعاية الصحية الاولية, سدرة	الهدف6
HCA8		إطلاق برنامج وطني شامل متكامل للصحة المدرسية بقيادة وزارة الصحة العامة مع وضع منهج دراسي في مجال الصحة	وزارة الصحة العامة	مؤسسة الرعاية الصحية الاولية, سدرة, المدارس الحكومية والخاصة, وزارة التعليم والتعليم العالي	الأهداف 1, 3, 14, 16
HCA9		تحسين النشاط البدني والحد من الحياة الخاملة ومن السمنة	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية, وزارة التعليم والتعليم العالي, المدارس الحكومية والخاصة, وزارة الثقافة والرياضة	الأهداف 3, 14

				المؤسسات البحثية, وزارة المواصلات والاتصالات	
HCA10		تقليل استهلاك منتجات التبغ بين المراهقين	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية, وزارة التعليم والتعليم العالي, المدارس الحكومية والخاصة, وزارة الثقافة والرياضة، المؤسسات البحثية, وزارة المواصلات والاتصالات	الهدف 15
HCA11		وضع نموذج وطني متكامل للرعاية وتقديم الخدمات في طب الأطفال، مع التركيز على استمرارية الرعاية	سدرة للطب والبحوث	وزارة الصحة العامة, جميع جهات تقديم الرعاية	الهدف 19
HCA12		توسيع خدمات تنمية/نماء الطفل والخدمات المقدمة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	مؤسسة حمد الطبية، وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية, وزارة التعليم والتعليم العالي	الهدف 8
HCA13		تحسين نظام رصد التغطية باللقاحات لضمان توفير بيانات دقيقة في التوقيت المناسب	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية	الهدف 17
HW1	**النتيجة الوسيطة (2): نساء أصحاء من أجل حمل صحي**	تحسين جمع البيانات الوبائية ورصد المؤشرات الصحية بما في ذلك وفيات الأمهات والأمراض الرئيسية	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية, وزارة التعليم والتعليم العالي, جامعة وايل كورنيل للطب	الهدف 4
HW2		تعزيز الوعي الصحي قبل الحمل وتحسين نمط الحياة الصحية للنساء في سن الإنجاب	وزارة الصحة العامة	مؤسسة حمد الطبية، سدرة للطب والبحوث، مؤسسة الرعاية الصحية الأولية، جميع	الهدف 4

				جهات تقديم الرعاية، وزارة التعليم والتعليم العالي، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء	
HW3		تطبيق مبادئ إرشادية وطنية للرعاية قبل الولادة وبعدها ورصد الالتزام بتطبيقها	وزارة الصحة العامة، مؤسسة حمد الطبية، سدرة للطب والبحوث، مؤسسة الرعاية الصحية الأولية	جميع جهات تقديم الرعاية	الهدف 4
HW4		تعزيز فعالية الرعاية في الفترة المحيطة بالولادة وتحسين النتائج	سدرة للطب والبحوث، مؤسسة حمد الطبية	جميع جهات تقديم الرعاية، وزارة الصحة العامة	الهدف 4
HW5		وضع نظام مراقبة لرصد وفيات الأمهات والحوادث الكبيرة	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية	الأهداف 4, 10
HW6		تصميم وتنفيذ نموذج لخدمات رعاية الأمومة، يحدد مستويات الرعاية ونطاق الخدمة لكل مؤسسة، ويوضح مسارات الرعاية والمبادئ الإرشادية للإحالة بين المؤسسات الصحية (بما في ذلك القطاع الخاص)	سدرة للطب والبحوث، مؤسسة حمد الطبية	مؤسسة الرعاية الصحية الأولية، جميع جهات تقديم الرعاية، شركات التأمين الصحية	الهدف 4
HW7		تصميم وتنفيذ آلية حوكمة فعالة للإخصاب الاصطناعي (أطفال الأنابيب) وتحريض الإباضة	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية، شركات التأمين الصحية	الهدف 4
HW8		تنفيذ خدمة رعاية القبالة	مؤسسة الرعاية الصحية الأولية	جميع جهات تقديم الرعاية، وزارة التعليم والتعليم العالي،	الأهداف 4, 19

				وزارة الصحة العامة	
HW9		إعادة صياغة التشريعات المتعلقة بإجازة الأمومة والإجازة المرضية وساعات العمل أثناء الحمل	وزارة الصحة العامة	وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، وزارة الاقتصاد والتجارة، مركز قطر للمال	الهدف4
HW10		وضع سياسات لمنع إساءة معاملة النساء	وزارة الصحة العامة	وزارة الداخلية، جميع جهات تقديم الرعاية، مؤسسة قطر, المنظمات الغير حكومية	الهدف 4
HE1	**النتيجة الوسيطة (3): عاملين بصحة وأمان**	إنشاء نظام معلومات وإدارة بيانات الصحة والإصابات المهنية لرصد وتقييم الحالة الصحية لجميع العاملين، وأداء خدمات الصحة المهنية	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، العاملين بالقطاعين العام والخاص، وزارة الاقتصاد والتجارة, قطر للبترول	الهدف 5
HE2		وضع وتطبيق مبادئ إرشادية وطنية بشأن تقييمات الصحة المهنية	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية, قطر للبترول	الهدف 5
HE3		وضع وتطبيق سياسة وطنية للصحة المهنية وسلامة القوى العاملة وحماية العاملين في مكان العمل في جميع القطاعات	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، وزارة الاقتصاد والتجارة، مركز	الهدف 5

				قطر للمال, قطر للبترول	
HE4		وضع وتطبيق سياسة وطنية لسلامة القوى العاملة وحماية العاملين في بيئات تقديم الرعاية الصحية	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية, وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية	الهدف19
HE5		إنشاء برامج فعالة للعافية في مكان العمل لتعزيز الصحة البدنية والنفسية والحد من المخاطر المهنية وأخطار مكان العمل	وزارة الصحة العامة	وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، الشركات بالقطاعين العام والخاص	الهدف 5
HE6		رصد التزام أصحاب العمل بالسياسات الوطنية وبرامج العافية في مكان العمل	وزارة الصحة العامة	وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، الشركات بالقطاعين العام والخاص	الهدف 5
HE7		تحسين منهجية إدارة المعرفة واتباع أفضل الممارسات في مجال الصحة المهنية للقوى العاملة السريرية	وزارة الصحة العامة	وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، وزارة الاقتصاد والتجارة، مركز قطر للمال	الهدف 19
HE8		وضع خطة لتقديم خدمات الرعاية الصحية التي تلبي الاحتياجات الخاصة للعمال العاديين	الهلال الأحمر القطري، مؤسسة حمد الطبية	وزارة الصحة العامة	الهدف 19
MHW1	**النتيجة الوسيطة (4): الصحة والعافية النفسية**	تحسين البيانات الوبائية عن الصحة النفسية	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، وزارة المالية، شركات التأمين الصحية, جامعة قطر، المؤسسات البحثية	الهدف 6

MHW2		رفع وعي الجمهور بالصحة النفسية والحد من الوصمة المرتبطة بالأمراض النفسية	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية، وزارة التعليم والتعليم العالي، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المؤسسات الإعلامية القطرية، المؤسسات الإعلامية الخاصة, المنظمات الغير حكومية	الهدف 19
MHW3		توسيع تقديم خدمات الصحة النفسية المتكاملة عالية الجودة في إطار الرعاية المجتمعية	مؤسسة الرعاية الصحية الأولية، مؤسسة حمد الطبية	وزارة الصحة العامة, جميع مقدمي رعاية الصحة النفسية، جميع جهات تقديم الرعاية الصحية	الهدف 6
MHW4		إنشاء خدمات صحة نفسية متكاملة	مؤسسة حمد الطبية، مؤسسة الرعاية الصحية الأولية	وزارة الصحة العامة, جميع جهات تقديم الرعاية الصحية، وباك	الأهداف 6, 19
MHW5		تعزيز خدمات الصحة النفسية المقدمة للمرضى الداخليين	مؤسسة حمد الطبية	وزارة الصحة العامة, جميع مقدمي رعاية الصحة النفسية	الهدف 6
MHW6		تطوير خدمات جديدة تلبي احتياجات نزلاء السجون الذين يعانون حالات نفسية	مؤسسة حمد الطبية	وزارة الصحة العامة، وزارة الداخلية	الأهداف 6, 19
MHW7		تطوير الخدمات للعلاج وإعادة التأهيل والرعاية اللاحقة للمتعاطين	وزارة الصحة العامة (نوفر)	مؤسسة حمد الطبية, وزارة الصحة العامة, وزارة الداخلية	الأهداف 6, 19
MHW8		تطبيق قانون الصحة النفسية	وزارة الصحة العامة	جميع مقدمي رعاية الصحة النفسية، وزارة الداخلية،	الهدف 6

				المجلس القطري للتخصصات الصحية	
MCC1	**النتيجة الوسيطة (5): تحسين صحة المصابين بأمراض مزمنة متعددة**	فهم وبائية الحالات المزمنة المتعددة وإنشاء سجل لها	وزارة الصحة العامة	وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، جميع مقدمي الرعاية الصحية الحكومية وشبه حكومية، جامعة قطر، جامعة وايل كورنيل للطب, وزارة التعليم والتعليم العالي, المؤسسات البحثية	الهدف 16
MCC2		تمكين ذوي الحالات المزمنة المتعددة بمعارف ومهارات تساعدهم على تحسين صحتهم بأنفسهم	مؤسسة الرعاية الصحية الأولية	وزارة الصحة العامة، جميع مقدمي الرعاية الصحية, جامعة وايل كورنيل للطب	الأهداف 7, 11, 16
MCC3		تعزيز استمرارية الرعاية وتنسيقها	مؤسسة الرعاية الصحية الأولية	وزارة الصحة العامة, جميع مقدمي الرعاية الصحية	الأهداف 7, 10, 11, 16
MCC4		تطبيق مبادئ إرشادية سريرية تساعد في توحيد معايير الرعاية الصحية عالية الجودة	وزارة الصحة العامة	المجلس القطري للتخصصات الصحية, جميع مقدمي الرعاية الصحية	الأهداف 7, 11, 16
MCC5		تحديد ومعالجة العوامل المؤدية إلى إعادة دخول المستشفى للأشخاص ذوي الحالات المزمنة المتعددة	مؤسسة حمد الطبية	جميع جهات تقديم الرعاية, وزارة الصحة العامة	الهدف 7
SN1	**النتيجة الوسيطة (6): صحة وعافية ذوي الاحتياجات الخاصة**	تحسين البيانات الوبائية عن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية، وزارة التخطيط	الهدف 8

				التنموي والإحصاء، وزارة التعليم والتعليم العالي, مؤسسة قطر, وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية	
SN2		تعزيز توفر خدمات عالية الجودة لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن مراكز الرعاية وبيئة الرعاية المجتمعية	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية, المنظمات الغير حكومية	الهدف 8
SN3		توسيع الأنشطة اللاصفية (خارج المناهج الدراسية) كالأنشطة الرياضية والثقافية للأطفال ذوي الإعاقات الشديدة	وزارة الصحة العامة	وزارة التعليم والتعليم العالي، وزارة الثقافة والرياضة, المنظمات الغير حكومية	الهدف 8
SN4		إنشاء مركز تأهيل مهني مختص بتدريب المراهقين من ذوي الإعاقة وبناء قدراتهم على العمل المهني	وزارة الصحة العامة	جميع مقدمي الرعاية الصحية الحكومية و شبه حكومية، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، وزارة التعليم والتعليم العالي, المنظمات الغير حكومية	الأهداف 8, 19
SN5		تحسين وصول ذوي الاحتياجات الخاصة ولاسيما الأطفال إلى الخدمات	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية	الهدف 8
SN6		تعزيز الخدمات المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة بعد الجراحة وبرامج إعادة تأهيل الإصابات	مؤسسة حمد الطبية	جميع جهات تقديم الرعاية, وزارة الصحة العامة	الأهداف 8, 19

SN7		توسيع النموذج الحالي ليشمل الأشخاص الذين يعانون من إعاقات حسية	مؤسسة حمد الطبية	جميع جهات تقديم الرعاية, وزارة الصحة العامة	الأهداف8, 19
SN8		تعزيز خدمات الدعم المتاحة لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة ولمقدمي الرعاية في هذه الأسر	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية, وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية, المنظمات الغير حكومية	الهدف 8
SN9		تطبيق نظام إصدار شهادات تفيد بأن المرافق العامة متاحة أمام ذوي الاحتياجات الخاصة	وزارة الصحة العامة	وزارة البلدية والبيئة	الهدف 8
SN10		تعزيز توحيد الرعاية بين القطاعات بما فيها القطاع الخاص	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية	الهدف 8
SN11		تحسين فرص التحاق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم ولاسيما في المدارس الخاصة	وزارة الصحة العامة، وزارة التعليم والتعليم العالي	المنظمات الغير حكومية, وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية	الهدف 8
HA1	**النتيجة الوسيطة (7): شيخوخة صحية**	إجراء دراسات استقصائية لفهم الأمراض التي تصيب السكان المسنين	وزارة الصحة العامة	وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، جميع مقدمي الرعاية الصحية الحكومية و شبه حكومية، وزارة البلدية والبيئة, المؤسسات البحثية, جامعة قطر	الهدف 9
HA2		تعزيز الوعي الصحي (محو الأمية الصحية)	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية،	الأهداف 9, 19

				وزارة التخطيط التنموي والإحصاء, جامعة قطر	
HA3		تحسين وتنسيق خدمات تعزيز الشيخوخة الصحية النشطة	وزارة الصحة العامة	مؤسسة حمد الطبية، مؤسسة الرعاية الصحية الأولية، جميع جهات تقديم الرعاية، وزارة التعليم والتعليم العالي، وزارة الثقافة والرياضة	الأهداف 9, 19
HA4		اعتماد برامج لتحسين قدرة المسنين على الحركة	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية، وزارة البلدية والبيئة, وزارة الثقافة والرياضة	الهدف 9
HA5		تصميم وإجراء تقييمات وطنية شاملة للشيخوخة بما يشمل القطاع الخاص	مؤسسة حمد الطبية	وزارة الصحة العامة , جميع جهات تقديم الرعاية	الهدف 9
HA6		وضع وتطبيق سياسات واستراتيجيات تضمن سهولة الحصول على الخدمات	مؤسسة حمد الطبية	وزارة الصحة العامة, مؤسسة الرعاية الصحية الأولية , جميع جهات تقديم الرعاية	الهدف 9
HA7		تطوير خدمات إعادة تأهيل وخدمات رعاية الشيخوخة في الإطار المجتمعي	مؤسسة حمد الطبية	جميع جهات تقديم الرعاية, وزارة الصحة العامة	الهدف 9
HA8		تعزيز إجراءات دعم استمرارية الرعاية في خدمات رعاية الشيخوخة	مؤسسة الرعاية الصحية الأولية	وزارة الصحة العامة، مؤسسة حمد الطبية، جميع جهات تقديم الرعاية	الأهداف9, 19
HA9		تطوير خدمات رعاية منزلية منسقة ومتكاملة على المستوى الوطني	مؤسسة حمد الطبية، مؤسسة الرعاية	وزارة الصحة العامة، جميع جهات تقديم الرعاية الصحية	الأهداف 9, 19

			الصحية الأولية		
HA10		رصد وتلبية احتياجات السكان من ذوي الإعاقة الإدراكية	وزارة الصحة العامة	وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، جميع جهات تقديم الرعاية	الهدف 9
HA11		توسيع خدمات طويل المدى تراعي القيم الثقافية للمرضى	مؤسسة حمد الطبية	مقدمي الرعاية الطبية المنزلية، جميع جهات تقديم الرعاية الصحية، وزارة الصحة العامة، شركات التأمين الصحية	الهدف 9

* يتم مراجعة محتوى الفصل لمعرفة الأهداف المرتبطة بالنتائج الوسيطة.

مشاريع في أطار الأولويات على مستوى النظام الصحي:

رمز المشروع	النتائج الوسيطة*	اسم المشروع	الجهات المنفذة	الجهات الداعمة	الأهداف ذات الصلة بالمشاريع
IM1	النتيجة الوسيطة (8): نظام متكامل لتقديم رعاية وخدمات صحية ذات جودة عالية	تحسين الحصول على الخدمات الصحية في الوقت المناسب	مؤسسة حمد الطبية، مؤسسة الرعاية الصحية الأولية	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية	الأهداف 10, 11, 12
IM2		ترسيخ خدمات الرعاية الأولية باعتبارها بوابة الدخول الأول والمستمر إلى النظام الصحي لتأمين معظم احتياجات الرعاية الصحية بشكل ملائم باعتماد نموذج الطب الأسري	مؤسسة الرعاية الصحية الأولية	وزارة الصحة العامة, جميع جهات تقديم الرعاية صحية أولية	الأهداف 11, 19
IM3		تحسين عمليات النظام الصحي لتحقيق استمرارية الرعاية، وبالتالي علاج المرضى عند مستوى الرعاية المناسب لهم	وزارة الصحة العامة مؤسسة حمد الطبية، مؤسسة الرعاية الصحية الأولية، سدرة للطب والبحوث	جميع جهات تقديم الرعاية	الأهداف 11, 12, 19
IM4		إنشاء وتعزيز برامج الرعاية المتكاملة في جميع مستويات النظام الصحي	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية, مؤسسة حمد الطبية, مؤسسة الرعاية الصحية الأولية, سدرة للطب والبحوث	الأهداف 10, 11, 12
IM5		توسيع الخدمات والمرافق التخصصية والتشخيصية في بيئة الرعاية المجتمعية	مؤسسة الرعاية الصحية الأولية	مؤسسة حمد الطبية, جميع جهات تقديم الرعاية، وزارة الصحة العامة, سدرة للطب والبحوث	الأهداف11, 19
IM6		إنشاء شبكات وطنية للخدمات السريرية وتحديد	وزارة الصحة العامة	مقدمي الرعاية الصحية الحكومية والخاصة والشبه	الهدف 11

		هيكل حوكمتها		حكومية، مستشفيات القطاع الخاص	
IM7		تحسين تنسيق رعاية المرضى ذوي الحالات الخطرة	مؤسسة الرعاية الصحية الأولية	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية	الأهداف 10, 11, 12
IM8		موحدة القياس و كفاءة وفعالية إدارة الخدمات عالية الطلب	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية	الأهداف11, 12, 19
IM9		تطبيق ممارسات سريرية موحدة قائمة على الأدلة ورصد هذا التطبيق	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية	الأهداف 10, 11
IM10		تعزيز برامج مجال سلامة المرضى للحد من الحالات التي يمكن الوقاية منها	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية ، المجلس القطري للتخصصات الصحية	الأهداف 10, 13
IM11		دمج خدمات العلاج خارج الدولة في نموذج الرعاية المتكامل والحصول على أفضل قيمة من هذه الخدمات	مؤسسة حمد الطبية, وزارة الصحة العامة	مؤسسة الرعاية الصحية الأولية، مؤسسة حمد الطبية، سدرة للطب والبحوث، اسبيتار، مستشفيات القطاع الخاص	الهدف 10
IM12		تحسين نظم المعلومات السريرية القائمة وتنفيذ حلول قائمة على الرعاية الصحية الرقمية لدعم تحسين النتائج الصحية	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية	الأهداف 10, 11
HPD1	**النتيجة الوسيطة (9): تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض**	تحسين جمع البيانات عن الأمراض الوبائية ورصدها ومراقبة عوامل الخطر الرئيسية المؤدية إلى الأسباب الرئيسية للإصابة بالأمراض والوفيات	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية، وزارة الداخلية، وزارة التعليم والتعليم العالي، وزارة البلدية والبيئة، شركات التأمين الصحية، جامعة وايل كورنيل للطب, المؤسسات البحثية, جامعة قطر	الأهداف 10, 14, 15, 16
HPD2		تعزيز وتنسيق برامج التوعية الصحية التي تستهدف عوامل الخطر الرئيسية على الصحة	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية، المؤسسات الإعلامية القطرية، المؤسسات الإعلامية الخاصة، وزارة التعليم	الأهداف 10, 14, 15, 16

				والتعليم العالي, جامعة وايل كورنيل للطب, المؤسسات البحثية, جامعة قطر	
HPD3		مواصلة وتوسيع برامج الفحص الوطني للحالات ذات الأولوية	وزارة الصحة العامة، مؤسسة الرعاية الصحية الأولية	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية	الأهداف 10, 11, 14, 15, 16
HPD4		توسيع البرامج محددة الأهداف لتحسين النتائج المرتبطة بعوامل الخطر الرئيسية	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية، وزارة الداخلية، وزارة التعليم والتعليم العالي، المؤسسات الإعلامية القطرية، المؤسسات الإعلامية الخاصة، وزارة البلدية والبيئة	الأهداف 3, 14, 15
HPD5		زيادة الوعي حول صحة الفم والأسنان	وزارة الصحة العامة، مؤسسة الرعاية الصحية الأولية	جميع جهات تقديم الرعاية، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)، وزارة التعليم والتعليم العالي، المدارس العامة والخاصة، الجامعات، المؤسسات الإعلامية القطرية، المؤسسات الإعلامية الخاصة	الهدف 1
HPD6		تبني تقنيات جديدة وحلول صحية رقمية لتنفيذ برامج تعزيز الصحة المرغوبة	وزارة الصحة العامة	وزارة الاتصالات والمواصلات، مؤسسة الرعاية الصحية الأولية	الهدف 14
EHP1	**النتيجة الوسيطة (10): تعزيز الحماية الصحية**	تعزيز الدور القيادي لوزارة الصحة العامة في الحماية الصحية	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية، وزارة البلدية والبيئة، وزارة التعليم والتعليم العالي، وزارة الداخلية، وزارة الاتصالات والمواصلات	الهدف 19
EHP2		تحسين وتعزيز نظم المراقبة وإدارة البيانات للحماية الصحية	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية، وزارة الداخلية، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مطار حمد الدولي	الهدف 17

EHP3		تعزيز مكافحة الأمراض المعدية بهدف حماية الصحة	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية، مطار حمد الدولي، وزارة الداخلية، وحدة القومسيون الطبي	الأهداف 13, 17
EHP4		تنفيذ سياسة وخطة عمل وطنية باتباع نهج "الصحة الواحدة" للتغلب على مقاومة مضادات الميكروبات	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية الصحية، وزارة البلدية والبيئة، منظمة الصحة العالمية، وزارة المواصلات والاتصالات، المؤسسات الإعلامية القطرية، المجلس القطري للتخصصات الصحية	الهدف 17
EHP5		تحسين رصد وتنظيم المخاطر الصحة البيئية	وزارة الصحة العامة	وزارة البلدية والبيئة، المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)	الهدف 17
EHP6		تعزيز وتنسيق سياسات وتشريعات سلامة الغذاء	وزارة الصحة العامة، سلامة الأغذية	وزارة البلدية والبيئة	الهدف 17
EHP7		تطبيق الخطة الوطنية للتأهب لحالات الطوارئ وتعزيز نهج شامل لجميع الأخطار في التأهب للاستجابة	وزارة الصحة العامة	مؤسسة حمد الطبية, جميع جهات تقديم الرعاية الصحية، وزارة الداخلية	الهدف 17
HAP1	**النتيجة الوسيطة (11): دمج الصحة في جميع السياسات**	وضع سياسة لتنفيذ متطلبات تقييم الأثر الصحي المشترك بين القطاعات	وزارة الصحة العامة	وزارة البلدية و البيئة، وزارة التعليم والتعليم العالي، وزارة الداخلية، وزارة المواصلات والاتصالات، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية, جميع الوزارات	الهدف 18
HAP2		ترسيخ الدور القيادي لوزارة الصحة العامة في توجيه السياسات واتخاذ القرارات المشتركة بين المؤسسات في مجال الصحة	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية، جميع الوزارات, وزارة البلدية والبيئة، وزارة التعليم والتعليم العالي، وزارة الداخلية، وزارة المواصلات والاتصالات، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية	الهدف 18
HAP3		وضع نهج لدمج الصحة في جميع السياسات من	وزارة الصحة العامة	وزارة البلدية والبيئة، وزارة التنمية الإدارية والعمل	الأهداف 8, 18

		أجل معالجة القضايا الرئيسية التي تهم جميع السكان		والشؤون الاجتماعية، وزارة الداخلية، وزارة المواصلات والاتصالات، هيئة أشغال العامة، جميع جهات تقديم الرعاية	
HAP4		تطبيق نهج المدن الصحية في دولة قطر وفقاً لمعايير ومتطلبات منظمة الصحة العالمية	وزارة الصحة العامة	وزارة البلدية و البيئة، وزارة الداخلية, وزارة المواصلات والاتصالات, جميع الوزارات	الهدف 18
HAP5		وضع تشريعات وسياسات وطنية لتطبيق فلورة المياه	وزارة الصحة العامة	وزارة البلدية والبيئة، المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)	الهدف 1
HAP6		إنشاء وتعزيز وتطبيق أطر قانونية قوية لحماية وتعزيز ودعم التغذية الصحية	وزارة الصحة العامة	وزارة الاقتصاد و التجارة، وزارة البلدية والبيئة، جامعة وايل كورنيل للطب, جامعة قطر	الهدف 14
HAP7		تطبيق نهج الصحة في جميع السياسات لتلبية احتياجات التنقل	وزارة الصحة العامة	وزارة البلدية والبيئة، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، هيئة أشغال العامة، جميع جهات تقديم الرعاية الصحية	الأهداف 8, 18
ES01	**النتيجة الوسيطة (12): نظام فعال للحوكمة والقيادة**	تعزيز وتمكين قيادة النظام الصحي في قطر	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية، المجلس القطري للتخصصات الصحية، وزارة التعليم والتعليم العالي	الهدف 19
ES02		ترسيخ دور وزارة الصحة العامة في قيادة التوجه الاستراتيجي وتحقيق التكامل في عمل القطاع الصحي	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية، المجلس القطري للتخصصات الصحية، وزارة التعليم والتعليم العالي، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية	الهدف 19
ES03		تعزيز ورصد جودة الرعاية وسلامة المرضى	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية، المجلس القطري للتخصصات الصحية	الأهداف 10, 13, 19
ES04		تحسين وتعزيز كفاءة إجراءات الترخيص	المجلس القطري للتخصصات الصحية	وزارة الصحة العامة	الهدف 19
ES05		إنشاء إطار للاستفادة من تجارب المرضى وآراء	وزارة الصحة العامة	وزارة البلدية والبيئة	الهدف 19

		الجمهور في تصميم السياسات والخدمات			
ES06		تعزيز دور القطاع الخاص في تلبية الاحتياجات الصحية للسكان	وزارة الصحة العامة	مؤسسة الرعاية الصحية الأولية، وزارة الاقتصاد والتجارة، مقدمي الرعاية الصحية الأولية بالقطاع الخاص والمستشفيات الخاصة	الهدف 19
ES07		إنشاء نظام فعال لتخطيط وترخيص مرافق الرعاية الصحية على أساس الاحتياجات من الخدمات الصحية	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية، وزارة البلدية و البيئة، وزارة الداخلية	الهدف 19
ES08		تعزيز وظيفة تخطيط القوى العاملة الصحية لدعم تطوير القطاع	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية	الهدف 19
ES09		إنشاء برامج تعليم وتطوير للمهنيين الصحيين لدعم التطوير المهني المستمر	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، المجلس القطري للتخصصات الصحية	الهدف 19
ES10		تسهيل تصميم وتنفيذ برامج الاستقدام	وزارة الصحة العامة	مقدمي خدمات الرعاية الصحية بالقطاعين الحكومي وشبه حكومي، المجلس القطري للتخصصات الصحية، وزارة التعليم والتعليم العالي	الهدف 19
ES11		تسهيل تصميم وتنفيذ برامج الاستبقاء بما في ذلك وظائف الدعم	وزارة الصحة العامة	مقدمي خدمات الرعاية الصحية بالقطاعين الحكومي وشبه حكومي، المجلس القطري للتخصصات الصحية، وزارة التعليم والتعليم العالي، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية	الأهداف 5, 19
ES12		مراجعة وتحديث أنظمة الترخيص للقوى العاملة الصحية	وزارة الصحة العامة	المجلس القطري للتخصصات الصحية، جميع جهات تقديم الرعاية، وزارة التعليم والتعليم العالي	الهدف 19
ES13		وضع خطة لتشجيع المتطوعين على تقديم	وزارة الصحة العامة	مقدمي خدمات الرعاية الصحية بالقطاعين الحكومي	الهدف 19

		المساعدة في مناطق رعاية المرضى		وشبه حكومي، المجلس القطري للتخصصات الصحية، جميع جهات تقديم الرعاية، وزارة التعليم والتعليم العالي	
ES14		إنشاء قاعدة معارف وطنية تدعمها بنية وطنية لتخزين البيانات (مستودع بيانات) تديرها وزارة الصحة العامة بهدف تعزيز دقة البيانات وتبادلها.	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية، وزارة المواصلات والاتصالات، وزارة الداخلية	الهدف 19
ES15		تولي وزارة الصحة العامة لإدارة البحوث حول المجالات واحتياجات السكان ذات الأولوية ودعم نموذج النظام الصحي الأكاديمي	وزارة الصحة العامة	المؤسسات البحثية، مؤسسة الرعاية الصحية الأولية، مؤسسة قطر، سدرة للطب والبحوث، مؤسسة حمد الطبية، وزارة التعليم والتعليم العالي	الاهداف 10, 16, 19
ES16		تعزيز آلية إدارة البحوث في وزارة الصحة العامة	وزارة الصحة العامة		الهدف 19
ES17		إنشاء نظام يضمن دعم عملية تطوير السياسات والإجراءات بتحليل التكاليف والفوائد	وزارة الصحة العامة	مقدمي خدمات الرعاية الصحية بالقطاعين الحكومي و شبه حكومي	الهدف 19
ES18		تعزيز مركزية وظائف خدمات الدعم لزيادة الكفاءة	وزارة الصحة العامة	مقدمي خدمات الرعاية الصحية بالقطاعين الحكومي و شبه حكومي، المجلس القطري للتخصصات الصحية، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية	الهدف 19
ES19		تطوير نماذج تغطية شاملة تدعم نموذج الرعاية وتعزز جودة الخدمات المقدمة	وزارة الصحة العامة	شركات التأمين الصحية، وزارة المالية	الهدف 19
ES20		البحث عن آليات تمويل بديلة للنظام الصحي	وزارة الصحة العامة	وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتجارة، مركز قطر للمال، شركات التأمين الصحية	الهدف 19
ES21		تبني إجراءات تعاقد وشراء تحسن الكفاءة والقيمة	وزارة الصحة العامة	مقدمي خدمات الرعاية الصحية بالقطاعين الحكومي وشبه حكومي، الصيدليات وشركات موردي الأدوية	الهدف 19

				(مصنعين وموزعين)، وزارة المالية	
ES22		ضمان توفر الأدوية والمستلزمات الطبية الضرورية	وزارة الصحة العامة	الصيدليات و شركات موردي الأدوية (مصنعين وموزعين)	الهدف 19
ES23		وضع سياسات وأنظمة للحصول على أقصى قيمة من الأدوية و الخدمات التشخيصية	وزارة الصحة العامة	مقدمي خدمات الرعاية الصحية بالقطاعين الحكومي و شبه حكومي	الهدف 19
ES24		وضع تقييمات محسنة للتقنيات الطبية لضمان تبني استخدام التقنيات الجديدة (والأدوية الجديدة) في الوقت المناسب، وإدارة فوائد هذا التبني بشكل فعال - دراسة جدوى وتقييم اقتصادي ورصد مستمر.	وزارة الصحة العامة	جميع جهات تقديم الرعاية، شركات التأمين الصحية، الصيدليات و شركات موردي الأدوية	الهدف 19
ES25		إنشاء آلية استباقية لتحسين نظم المعلومات الحالية واعتماد حلول صحية رقمية جديدة لتحسين النتائج الصحية وتقديم الخدمات	وزارة الصحة العامة	وزارة المواصلات والاتصالات، جميع جهات تقديم الرعاية	الهدف 19

* يتم مراجعة محتوى الفصل لمعرفة الأهداف المرتبطة بالنتائج الوسيطة.

الدستور القطري
(الباب الثالث)
الحقوق والواجبات العامة

المادة 34

المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة.

المادة 35

الناس متساوون أمام القانون. لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين.

المادة 36

الحرية الشخصية مكفولة. ولا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون.

ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الحاطة بالكرامة، ويعتبر التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون.

المادة 37

لخصوصية الإنسان حرمتها، فلا يجوز تعرض أي شخص، لأي تدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو أية تدخلات تمس شرفه أو سمعته، إلا وفقاً لأحكام القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه.

المادة 38

لا يجوز إبعاد أي مواطن عن البلاد، أو منعه من العودة إليها.

المادة 39

المتهم بريء حتى تثبت إدانته أمام القضاء في محاكمة توفر له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع.

المادة 40

لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون. ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة للعمل به. والعقوبة شخصية.

ولا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها، ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية وبأغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشورى النص على خلاف ذلك.

المادة 41

الجنسية القطرية وأحكامها يحددها القانون. وتكون لتلك الأحكام صفة دستورية.

المادة 42

تكفل الدولة حق الانتخاب والترشيح للمواطنين، وفقاً للقانون.

المادة 43

الضرائب أساسها العدالة الاجتماعية، ولا يجوز فرضها إلا بقانون.

المادة 44

حق المواطنين في التجمع مكفول وفقاً لأحكام القانون.

المادة 45

حرية تكوين الجمعيات مكفولة، وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون.

المادة 46

لكل فرد الحق في مخاطبة السلطات العامة.

المادة 47

حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، وفقاً للشروط والأحوال التي يحددها القانون.

المادة 48

حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة، وفقاً للقانون.

المادة 49

التعليم حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية ومجانية التعليم العام، وفقاً للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة.

المادة 50

حرية العبادة مكفولة للجميع، وفقاً للقانون، ومقتضيات حماية النظام العام والآداب العامة.

المادة 51

حق الإرث مصون وتحكمه الشريعة الإسلامية.

المادة 52

يتمتع كل شخص مقيم في الدولة إقامة مشروعة بحماية لشخصه وماله، وفقاً لأحكام القانون.

المادة 53

الدفاع عن الوطن واجب على كل مواطن.

المادة 54

الوظائف العامة خدمة وطنية، ويستهدف الموظف العام في أداء واجبات وظيفته المصلحة العامة وحدها.

المادة 55

للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على الجميع، وفقاً للقانون.

المادة 56

المصادرة العامة للأموال محظورة، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي، في الأحوال المبينة بالقانون.

المادة 57

احترام الدستور، والامتثال للقوانين الصادرة عن السلطة العامة، والالتزام بالنظام العام والآداب العامة، ومراعاة التقاليد الوطنية والأعراف المستقرة، واجب على جميع من يسكن دولة قطر، أو يحل بإقليمها.

المادة 58

تسليم اللاجئين السياسيين محظور. ويحدد القانون شروط منح اللجوء السياسي.